

بين العولمة والشريعة الإسلامية  
دراسة في مفهوم علاقات المسلمين مع الآخر  
في ظل إفرازات العولمة وأخطارها المستقبلية التي تواجه العالم الإسلامي

أ.د. سليمان بن صالح القرعاوي  
أستاذ بجامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ (٣٥) وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾. [يونس: الآيات ٣٥ - ٣٦].

إن دين محمد سينتشر في أوروبا في المستقبل بعد أن أصبح مقبولاً لديها اليوم؛ ليملاً الفراغ الروحي الذي عجزت المسيحية، واليهودية عن ملئه في عصر العلم.

برنارد شو

### تمهيد:

الحمد لله رب العالمين الذي جعل لنا السمع والأبصار والأفئدة، وأمرنا أن ندعو الناس جميعاً إلى دينه، ونرشدهم إلى هديه، وأن نعمل على جعل الدنيا كما أرادها عز وجل سكناً وأمناً، وسلاماً لبني البشر، ومجتمعاً يسوده الوئام والحب، وممراً كريماً للحياة الأخرى؛ للوصول إلى مقعد صدق عند مليك مقتدر. (١)

وبعد: فلقد بات في ظل الفوضى التي تسببها وسائل الإعلام غير المسؤولة، والفضائيات المارقة أن نحصن أجيالنا، ضد كل ما يهدد ثوابت قيمنا، وأسس عقيدتنا. ولا يظن ظان أن هذا دعوة إلى الحجر على العقول، التي تريد أن تتعرف على ما حولها، أو إلى إقامة السدود والحدود في وجه المعرفة النافعة التي ترد من الخارج، وإنما هو دعوة إلى أن يكون رقابة على كل ما هو ضار، وما يفسد حياة مجتمعنا خاصة ثقافة تعريب أبنائنا، والتأثير على انتمائهم: الديني، والوطني، والاجتماعي.

يأتي تناول هذا الموضوع بمناسبة ما يجتاح العالم اليوم عامة، والعالم العربي، والإسلامي خاصة، من اجتياح عارم على مقدراته، وإمكاناته، وثقافته، ذلك أن الدول الرأسمالية حشدت كل وسائلها؛ لسيطرت نفوذها: الثقافي، والاقتصادي على الدول النامية مستخدمة ما يعرف اليوم بلغة العصر بمصطلح "العولمة" مدعية أنها تمثل - أي العولمة - المستقبل الزاهر الآمن للبشرية ليسود برأيها مبادئ

(١) سورة القمر، آية ٣.

الرأسمالية، والاقتصاد الحر إلى جانب السلوك المتحرر من الأخلاق، والأعراف المعتبرة.

وقد تصدى لهذا التوجه الخطير، شريحة كبيرة من سكان العالم، ومن سكان الدول الكبرى نفسها، كما تصدى لتيار العولمة كذلك، مفكرون لهم وزن عالمي كبير، سواء في الدول التي تتبنى فكرة العولمة، وتروج لها، أو في عالمنا الإسلامي نفسه.

### أهمية البحث:

يتناول البحث السمات الرئيسة لأهداف العولمة، وما تتضمنه من أخطار، وما تشتمل عليه من تحديات مستقبلية على مستوى الهيمنة على مصير العالم وشعوبه. كما تناول النموذج الإسلامي الذي جاء به خاتم الأنبياء والمرسلين - كرسالة عالمية - في إطار من العدل والحق، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والحرية الحقيقية، والإيمان بالله: الخالق، الرازق، الحكيم. ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾<sup>(١)</sup> الأمر الذي يثبت بالتجربة والدليل أن أي نظام عالمي وضعي لا يمكن أن يتفوق عليه، أو يدانيه. فعدالة المنهج الإسلامي، وما يتسم به: من الرشد، والتوازن، والاعتدال، والسمو، بالإنسانية إلى الكرامة، لا يمكن أن تماثله العولمة التي تتناقض مع هذه القيم الإسلامية تمامًا من حيث أنها تقوم أساسًا على التسلط، والاستغلال، والاحتكار، والصراع على النفوذ، الأمر الذي لا يحقق إنسانية الإنسان، وحقه في حياة حرة كريمة، آمنة سعيدة.

### أسئلة البحث:

يجيب البحث عن الأسئلة (العناوين) الرئيسة التالية:

أولاً: العلاقات الدولية في إطار العولمة، وفيه خمسة عناوين:

أ - ما قبل العولمة.

ب - مفهوم الدولة في ظل العولمة.

ج - أبرز سمات العولمة.

د - أخطار العولمة.

هـ - العولمة الثقافية.

---

(١) سورة الملك، آية ١٤.

ثانيًا: العلاقات الدولية في المفهوم الإسلامي، وفيه أربعة عناوين:

أ - العولمة في المفهوم الإنساني.

ب - العلاقات الدولية في الإسلام.

١ - العلاقات الدولية في السلم.

٢ - العلاقات الدولية في الحرب.

ج - عالمية الإسلام، ومنهجه.

ثالثًا: أقسام المنهج الإسلامي:

١ - القسم الأول: حقوق الإنسان في رحاب الإسلام.

٢ - القسم الثاني: المنهج الاقتصادي في الإسلام.

رابعًا: أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

خامسًا: ثبت المصادر، والمراجع.

## أولاً: العلاقات الدولية في إطار العولمة:

### أ - ما قبل العولمة:

لا ريب أن الدول الاستعمارية عملت على تطبيق مفهوم جديد للدولة، يتناسب وسعيها للسيطرة على مقدرات الشعوب، فقسمت شعوب أفريقيا، وأوروبا، وآسيا، تقسيمًا يقضي على وحدتها، بتركها تغرق في صراعات طائفية، ودينية، وقومية لا تنتهي. ويكفي دليلاً على ذلك: ضم كشمير المسلمة إلى الهند، وتشريد شعب فلسطين، وإحلال شعب غريب مكانه، وإنشاء كيان قائم على العدوان، والاعتصاب على أرض فلسطين، هذا فضلاً عن تقسيمه للمنطقة الإسلامية بوسط أوروبا. لقد تحولت الشعوب بسبب هذا التفتت الجغرافي، والسكاني إلى دويلات صغيرة غير قادرة على استرجاع وحدتها، وحماية أنفسها، أو حتى على تحقيق أي استقلال اقتصادي، أو ثقافي، وظلت الدول الاستعمارية تفرض حمايتها على هذه الدول، وتجعلها على الدوام بحاجة إلى معونتها، ثم أباحت لنفسها ما لا تسمح به لغيرها. لهذا، لا غرابة أن نرى الغرب قد جد في العمل على تفكيك "الاتحاد السوفييتي" السابق، وفصل باكستان عن بنجلاديش، وشجّع انسلاخ العديد من القوى الطائفية عن الدولة التي ينتمون إليها بالمواطنة، وعندما وجدت الدول الاستعمارية أن ظروف العالم المعاصر أصبحت لا تتيح لهم السيطرة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، ابتدعوا أسلوباً جديداً أطلقوا عليه مصطلح "العولمة" بهدف إعاقة قيام أي وحدة بين الدول الصغيرة (النامية) وتحول في الوقت نفسه دون تحقيق هذه الدول الفقيرة لقواها الذاتية، ومن ثم استقلالها عن القوى الاستعمارية هذه.

وبدأ ساسة الغرب ومفكروهم يقدمون تصوراتهم للمجتمع العالمي المعاصر الذي يتجاوز التقسيم السياسي، والقومي، والديني، والأيدلوجية للعالم، وأصبحت العولمة تمثل استعماراً جديداً، أي: استعماراً من الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى للدول الصغيرة (النامية). وبذلك تظل سيطرة رأس المال على مقدرات الشعوب قائمة، ويظل رأس المال هو الموجه القوي لسياسة الدول الكبرى،

وضغوطاتها. (١)

## مفهوم العولمة:

هل العولمة دعوة إلى العلم النافع الذي يطور الحياة وينميها؟ أم أن العولمة دعوة للشعوب لتجوب أعماق البحار والمحيطات، بحثًا عن الكنوز المخبوءة، والخيرات المدفونة؛ للهيمنة عليها، لصالح الغني (القوي) على حساب الفقير (الضعيف)؟ أم أن العولمة دعوة لاختراق الغلاف الجوي للأرض، والصعود إلى السماء؛ للتعرف على الكون، وما فيه من أسرار، وكواكب، ونجوم، لا تحصى، ولا تُعدُّ؛ لهيمنة الكبار على الصغار على كوكب الأرض. والذي أشار إليه كتاب الله تعالى في قوله: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾. (٢)

إن العولمة مصطلح معاصر استعمله الباحثون في مجال: الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، والاجتماع، وتنوعت التعريفات؛ لتنوع وجهات أصحابها، ومصالحهم، وأشهرها أن العولمة: تعني التدخل الواضح في أمور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك، دون أي اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة والسلطة على أراضيها.

أم هي مرحلة تاريخية محددة أكثر منها ظاهرة اجتماعية، أي - بمعنى آخر - أنها ظاهرة تبحث عن ظروف: سياسية، واقتصادية، وعسكرية، محددة، وأن هذه الظاهرة ستتغير، إن تغيرت هذه الظروف؟ (٣) إذًا، فالعولمة اتجاه عالمي تقوده القوى الكبرى النافذة المهيمنة، وتوجده على أسس: ثقافية، واقتصادية، وسياسية، متفقة مع الأيدولوجية الرأسمالية اقتصاديًا، وسياسيًا، وثقافيًا، وتخلصًا من كل الشرائع السماوية. وهذا الاتجاه يحكمه منطق القوة الواحدة في العالم، وتحركه الرأسمالية العالمية التي تسعى من خلال سياستها: تغيير العلاقات الدولية، تغييرًا يخدم مصالحها، ويحقق لها أكبر قدر من السيطرة، والاحتكار، والأرباح.

(١) هانس - بيتر مارتين وهارالد شومان. فخ العولمة. ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت ١٤١٩هـ، ص ٢٣٠-٢٤٠.

(٢) سورة الانشقاق، آية ١٣.

(٣) عابد محمد السفيناني، العولمة وخصائص دار الإسلام ودار الكفر، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢١هـ ص ١٧.

في الحقيقة تمثل العلاقات: أهم الوسائل للعملة في كل المجالات، سواء: الاجتماعية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، أو السياسية. ولهذا سيكون بحثنا مقتصرًا على العلاقات الدولية في إطار العملة، والعلاقات الدولية من منظور إسلامي.

## ب - مفهوم الدولة في ظل العملة:

انطلقت دينامية العملة من انطلاق دينامية الرأسمالية الأوروبية ذاتها، والجديد في عملة هذه الأيام، هو: قدرتها الهائلة على المجانسة، والصره، والتوحيد، ونزع الخصوصيات، والمقاومة، والانزواءات، وقيادة الجميع إلى حلبة صراع كوني، قوامه: القدرة اللامتناهية لرأس المال، والسلطة الرهيبة، للتقنية المنفلتة من عقالها، وللإعلام الذي ييسط اليوم نفوذه على كل أرجاء الكوكب.

وأصبحت العملة في أبعادها المختلفة - عند أصحابها - اليوم بمثابة ديانة اقتصادية كونية جديدة، لها طقوسها، ووصاياها، شعارها: وحدانية السوق، وقوامها: السوق الواحد، والفكر الواحد، في إطار ما يطلق عليه اليوم اسم: "الليبرالية الجديدة" بمضمونها الواسع.<sup>(١)</sup>

يقول رمزي زكي: "إن الليبرالية الجديدة إنما هي عبارة عن رؤية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية هدفها الرئيسي: الدفاع الأعمى عن مصالح أصحاب رؤوس الأموال إلى الحد الذي دفع بعض أنصارها للقول بأن حق الملكية له الأولوية على أية حقوق عامة أخرى بما فيها حق الحياة<sup>(٢)</sup>. تحدد وفقًا لذلك مفهوم جديد للدولة العالمية، أو الدولة الإنسانية، وأصبحنا نسمع مصطلح: القرية الكوكبية، أو القرية الكونية، أو الدول الكونية، أو المجتمع العالمي الواحد على أنه يعني: النظام العالمي الجديد، وأصبحت المعاهدات العالمية تطرح من قبل أمريكا وأوروبا وتفرض على الدول ومن بينها الدول النامية أو (الفقيرة). وقد قدم يحيى اليحياوي، ثلاث تحفظات على ذلك يمكن تلخيصها فيما يأتي:

(١) السفياي، مرجع سابق ص ٣٣.

(٢) يحيى اليحياوي، العملة: آية عملة، أفريقيا الشرق، بيروت ١٩٩٩م، ص ٦.

## التحفظ الأول:

إن الخطاب الرسمي الشائع فيما يتعلق بهذه المصطلحات، ينبني على أيديولوجيات ليبرالية محصنة، ومعنى ذلك أنه لا سبيل - وفق هذا الخطاب - لبناء المجتمع إلا باستنساخ السياسات القطرية المعتمدة في الدول الكبرى، والولايات المتحدة خصوصًا. وتعميمها على المستوى العالمي على اعتبار أن هذه الدول، هي: رأس القاطرة التي تجر من ورائها الاقتصاديات الوطنية، والثقافات المتعددة؛ لتجعلها ثقافة واحدة، وفق مظهرها وممارساتها.

## التحفظ الثاني:

ويتمثل في الميزة التوحيدية التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة، ويفهم بها العولمة، وقدرتها على محو وتبسيط البيانات التي من شأنها الحيلولة دون قيام مجتمع إعلامي، عالمي، ذو هوية مختلفة، بمعنى: ألا خصوصية في زمن العالمية الزاحفة، ولا عالمية بتقديم الخصوصيات، وتضخيمها، وهو اعتقاد نشاز لا نرى جدوى من التوقف عند قصوره، ومحدوديته.

## التحفظ الثالث:

يرتبط بالاعتقاد ألا سبيل للدول في التنمية، والتقدم خلال القرن المقبل، إن هي لم تسير الركب التكنولوجي الحالي، والمستقبلي، وتتكيف معه، وتنضبط وفق ضوابطه.<sup>(١)</sup>

## ج - أبرز سمات العولمة:

١- إن الروابط العالمية لا تقوم على أساس المصالح الإنسانية العامة والمشاركة، بل على أساس أصحاب المصالح في بعض الدول ذات الهيمنة العالمية، وعلى بعض الرأسماليين في الدول الأخرى الذين يسيرون خلفهم.

٢- إن الأسواق الشمولية الكبيرة ذات القوة المالية، هي: الأسواق التي يمكن أن تستثمر، وتنافس في ظل النظام العالمي الجديد.

٣- إن نظام الربح والخسارة، يقوم على أساس: الصراع بين الأغنياء، لا على أساس: خدمة

---

(١) اليحياوي، مرجع سابق ص ١٢٧-١٢٨.



المجتمع البشري.

٤ - إنه لا بد من تحرير السوق، بحيث تصبح سوقاً عالمية، لا تراعي مصالح الشعوب.

٥- إن الاقتصاد يقوم على أساس الشركات الكبرى لا على أساس خدمة المصالح الاجتماعية،

والقومية للدول، ومن هنا كانت الشركات هي صاحبة الحق في رسم السياسة الكونية.

٦- المفروض أن تقوم الملكية على أساس طبيعي، أو شرعي، ولكنها في ظل العولمة تقوم

على أساس: الانتهاز، والاحتكار، وخدمة رأس المال، وعندها لا يكون رأس المال في خدمة

الشعوب، ولكن أن تخدم الشعوب رأس المال؛ من أجل إنمائه.

#### د - أخطار العولمة:

أكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الأخطار البارزة في النظام الرأسمالي الذي تتولد عنه العولمة،

ويتولد عنها بصورة جديدة، تختلف عن النموذج الذي عرفناه قبلها في القرنين السابقين. وأول ما

يلفت نظرنا في هذا النظام الجديد، ونظام الربح والخسارة الذي يقوم على أساس المادية المكلفة،

ويختلف عن النموذج الإسلامي، فنظام المكسب والخسارة على مستوى الأفراد، والشركات،

والجماعات، والدول، والأمم في الإسلام يراعي مصلحة عامة تشمل الجنس البشري كله بغض النظر

عن الانتماء، واحترام الإنسان، وحقه في الحياة والعيش، والملكية، وحماية نفسه، وعرضه، وماله على

أساس التصور الإسلامي للإنسان، والمجتمع، وأساس التعامل بين المسلم والمسلم، وبين المسلم وغيره.

أما نظام المكسب والخسارة في منظور العولمة، فيستمد مضمونه من فكرة: أن كل فرد وكل

تجمع بشري، وكل مجموعة ترايبية يجب أن تكون الممتازة، والأكثر قوة، والراجحة، فإذا لم تكن تنافسيًا

فستسعد غيرك، وتكون الخاسر.<sup>(١)</sup>

ومن هنا يتبين أن العلاقات الدولية في ظل العولمة، تقوم على السعي نحو تحقيق أقصى مصلحة

لأصحاب رؤوس الأموال في الدولة، وشركاتها، وأفرادها، وأيدولوجيتها، ولو كان ذلك على حساب

(١) اليحياوي، مرجع سابق ص ١٣٣.

الدول، والشعوب النامية.

ولكن ذلك لا يتم على مستوى الدولة، ولا يمثل الدولة تمثيلاً شاملاً بمعنى أن يكون كل أفراد هذه الدول أصحاب مصلحة في ذلك، بل إنه يقوم على أساس خدمة فئة صغيرة تملك المال، والمؤسسات الإنتاجية، ومن ثمَّ؛ فإن التنافس ليس تنافس شعوب من أجل تحقيق خير عام يعود عليهم جميعاً.

بل تنافس جماعات، ومؤسسات؛ من أجل تحقيق فائدة خاصة لا تتجاوز مالكيها، ومن ثمَّ؛ تصبح السياسة الدولية في إطار العولمة خاضعة لمعايير ضيقة، وفجة لا تراعي الصالح العام الإنساني، ولا ترتبط بقيم ثابتة وعامة تخص الجنس البشري كله.

ونتيجة لذلك؛ فإن مراكز القوى العالمية توجه سياسة الدول من خلال مساعدة أفراد عدة وصلوا إلى مؤسسات الحكم في الدول المختلفة عن طريق إمدادهم بالمال الذي يمكنهم من الفوز بمقاعد في البرلمانات سواء الصغيرة، أو الكبيرة.

إن مراكز الضغط العرقية قد أفسدت كثيراً من الدول، وبخاصة: الولايات المتحدة، وهي مراكز معروفة الهوية، والأهداف. ومن الملاحظ أن المراكز الأكثر خطورة بدأت تنشأ، هي: مراكز الضغط، والاحتكار، وهذه المراكز ستدمر منجزات قرن كامل من التقدم العلمي، وتعود بالعالم إلى ما يشبه ما حدث في القرون الثلاثة السابقة.

يقول (بيترمان) و(شومان): «إن أومية رأس المال الجديدة تقتلع من الجذور دولاً بأكملها، وما تقوم عليه من أنظمة اجتماعية، فمن ناحية: تهدد مرة هنا، ومرة هناك بهروب رأس المال؛ لكي تجبر الحكومات على تقديم تنازلات ضريبية عظيمة، ومنحاً تبلغ المليارات، أو إقامة مشروعات بنية تحتية، لا تكلفها شيئاً، وحيثما لا يجيد التهديد نفعاً، فإنها تساعد نفسها بوضع خطط ضريبية على مستوى عالٍ جداً، فالأرباح لا تعلن، إلا في تلك البلدان التي يكون فيها معدل الضريبة منخفضاً فعلاً»<sup>(١)</sup>، وقد أوجدت العولمة وسائل جديدة في التهرب من الضرائب، وإخفاء الأرباح، وإرباك المراقبين

(١) هانس - بيتر مارتين وهارولد شومان، مرجع سابق ص ٣٢.

والمشرعين، ولم تعد الحكومات - المنتخبة ديمقراطيًا - هي التي تقر مستوى الضرائب، بل صار القائمون على توجيه تدفقات رأس المال والسلع هم الذين يحددون مقدار المبالغ التي يريدون دفعها، ولكي تستطيع الدولة أن تؤدي المهام الموكلة إليها،<sup>(١)</sup> وقد أدى هذا التلاعب إلى آثار خطيرة، فلم تعد هناك موارد حقيقية، تمكن الدولة من تقديم الخدمات، وإنجاز البنية الأساسية، والمحافظة عليها.

إن نضوب أموال الدولة بفعل الاقتصاد العابر للحدود، لا ينعكس في جانب فحسب، فالأهمية الجديدة تستحوذ على حصة متزايدة من الإنفاق الحكومي -أيضًا -<sup>(٢)</sup>.

إن الدولة في ضوء العولمة لا تعاني فقط من نضوب الموارد؛ بسبب قلة العائد من الضرائب، بل إنها تواجه بابتزاز آخر من أصحاب المشروعات الصناعية، وهي: ما يسمى بدعم الصناعة، أو الزراعة الوطنية.

إن التسابق المدمر والجنوني على إعطاء الدعم المالي يميظ اللثام عن تخبط السياسة، والحكومات في متاهات الاقتصاد المعلوم. إن الضغط الذي تفرزه المنافسة الدولية يدفع الحكومات إلى تقديم إجراءات مالية، لا تبررها المعايير الموضوعية. لقد أثبت الواقع تحافت الأسس التي قامت عليها العولمة، وكانت النتائج عكس ما كان منتظرًا منها.

يقول (جيرالد بوكسبرغر) و(هارالد كليمنتا): قدمت نظرية التجارة الحرة أسواق الرأسمال الحر، باعتباره مصدرًا للثروة، والرفاهية، والعقلانية الاقتصادية، فرأس المال ينساب بشكل آلي، حيث يكون الاندفاع منه على أشده، ويبدو أن هذه المنافسة بين المراكز العالمية، تنذر بالعواقب السيئة على السكان. فمن أجل جذب المستثمرين، والرأسمالية، تدخل الاقتصاديات مع بعضها البعض في تنافس بلا رحمة.

إنه السباق من أجل الضرائب المنخفضة، وتقليص الخدمات الاجتماعية، والرقابة على مختلف الفروع الاقتصادية، هذا السباق الذي يخدم في النهاية أصحاب الثروات الهائلة، فيجعل من الصعب

---

(١) هانس - مرجع سابق ص ٣٦.

(٢) فانس - مرجع سابق ص ٣٥٦.

جدًا الاستنتاج بأنه مصدر الرفاهية، ومع ذلك يستمر الاعتقاد بأيدلوجية المنافسة الكونية بين السلع ورأس المال، وتستمر الرؤية والوعد بأن السوق هو الدواء الشافي، والحظ الكبير، وعلى مذابح أيدلوجية التجارة الحرة، النظرية النقدية، والليبرالية الجديدة، تتم التضحية بحق الوجود الإنساني الكريم بالأمان الاجتماعي، وبيئة سليمة ونظيفة.<sup>(١)</sup> أما عن تأثير العولمة على القرار السياسي للدولة – أي: على كيانها – واستقلالها، وإرادتها، فهو أمر واضح لا شك فيه.

يقول جيرالد وهارالد: لا توجد تجارة حرة ولا عولمة بدون قرارات سياسية، فالعولمة نتيجة تصور سياسي واع للمجال الاقتصادي يهدف إعادة الهيكلة والتحرير الاقتصادي. إن إزالة القيود الجمركية، والعملات المرتبطة مع بعضها بعضًا، وحرية رأس المال في الحركة، وإقامة مناطق حرة، كل هذا يعتمد على الإدارة السياسية، ويقوم عبر القرارات السياسية.

والدولة الوطنية تنازلت بوعي كامل عن استقلالية قرارها، تجاه السوق العالمية، وقبل عصر العولمة كانت كل دولة في وضع يتيح لها تصحيح نتائج السوق غير الاجتماعية، من خلال قرارات سياسية، واليوم يصبح الإطار النظامي أكثر ضعفًا، فالسوق العالمية تعاقب السياسة الاجتماعية والضرائب على الشركات بالحرمان من رأس المال.<sup>(٢)</sup>

ويضيف جيرالد وهارالد: إن الاتجاه لعولمة الاقتصاد يتسبب في إيجاد انحدار اجتماعي لاإنساني؛ لأن الخدمات الاجتماعية يتم تقليصها بغية الحصول على مزايا التكلفة في فترة قصيرة الأجل.<sup>(٣)</sup>

وهناك خطر يهدد المجتمع الإنساني، فالمجتمع الذي يمكن أن يتمخض عنه استخدام جميع إمكانات التكنولوجيا المتاحة اليوم في المصانع، يطلق عليه المنظرون الذي يكشفون عن تحافت العولمة: مجتمع العشرين في المائة، حيث يمكن الاستغناء عن ثمانين في المائة من العمال، ومن المؤكد أن مجتمعًا

---

(١) جيرالد بوكيرغر وهارالد كليمنتا، الكذبات العشر المؤلمة، ترجمة عدنان سليمان، سلسلة الرضا للمعلومات، الأولى ١٩٩٩ م ص ٦١.

(٢) جيرالد بوكيرغر وهارالد كليمنتا، مرجع سابق ص ٧٣.

(٣) جيرالد بوكيرغر وهارالد كليمنتا، مرجع سابق ص ٨٩.

ديمقراطيًا سيصعب عليه جدًا تحمل هذا الأمر.

إن هجرة الشركات أو التهديد بذلك، ينتج عنه الخوف لدى العمال، ولدى الدول - أيضًا - ومن ثمَّ؛ يرضى العمال بأجور منخفضة، وترضى الدول بخفض الضرائب، وهذا يؤدي إلى مستوى منخفض من العيش، ومستوى منخفض من الخدمات الاجتماعية والإنسانية، كما أنه يترتب عليه أن تصبح الشركات مراكز ضغط على القرارات السياسية للدولة، ويعني هذا إفسادًا، وفسادًا للحياة الاجتماعية، والسياسية للدولة، وعدم اتخاذها قرارات صحيحة منصفة لشعبها، ولغيرها. وإذا ضعف دور الأفراد، والنقابات، والمؤسسات في الحياة الاجتماعية، والسياسية في دولة من الدول، فإن هذا سينعكس على الشركات الاحتكارية: إما في صورة حركات مناهضة، وإما في صورة محاولات تخريب، أو غير ذلك مما يضر بالدولة، والسوق، والاقتصاد في آنٍ واحدٍ. إن الخصخصة، وإعادة الهيكلة، لقاء أي ثمن، كان نتاج عقيدة السوق التي تحجب الرؤية اليوم عن وظائف الدولة في الاقتصاد، فالذي يطالب بدولة نخيلة في نفس الوقت، يطالب ببطالة أكبر، وعدالة أقل. (١)

إن انتقال الشركات يقوم على أسس ليست في الأغلب لصالح الدولة المنقول منها، ولا الدولة المنقول إليها، بل هو لصالح الشركات، حيث الأجور منخفضة، والضرائب: إما منخفضة، أو ملغاة. وليس لتلك الشركات دور في تطوير البلاد النامية، فهي في الغالب تعتمد على الخبرات الأجنبية - فيما يختص بالمستوى العالي من التكنولوجيا - كما أنها لا تقوم ببناء المدارس، والمستشفيات، والنوادي، والمساكن للعاملين. وقليل من العمال من يشملهم التأمين الشامل، والسلع التي تنتجها الشركات، تكون غالبًا للتصدير، ومعفاة من الجمارك.

يقول جيرالد وهارالد: إن القرن الحادي والعشرين سيجلب الكوارث لدول العالم الثالث، فالسلع، ورأس المال لا تتدفق على الدول الفقيرة، بل تسمع بها، وتعاني من صخبها، وباستثناء الدول

---

(١) جيرالد بوكيرغر وهارالد كليمتتا، مرجع سابق ص ١٢٠.

الصناعية المتطورة جدًا، فمن النادر أن يكون هناك رابح من العولمة.

والناس الذين يكسبون من العولمة - فعليًا - هم المواطنون الأثرياء في الدول الصناعية، والطبقات العليا في العالم الثالث، والذين يمكن إهمالهم عددًا، ويختلط الأمر بين العولمة، والتقدم العلمي المتسارع، وقد يربط الأمر بينهما، فهم يتصورون أن كل تقدم علمي يلحق فيه مجتمع ما بالمستوى العالمي قياسًا بالدول الكبرى، ودخول عالم تلك الدول يعني عولمة هذا المجتمع في حين لا تعني العولمة: دخول مجتمع ما في إطار الدول المتقدمة تكنولوجياً، بل إن عولمة مجتمع ما، أو دولة ما قد تفرض عليها أن تظل في إطار المستهلك صناعيًا، وزراعيًا، وليس بالضرورة أن يدخل في سوق الإنتاج الصناعي، أو الخدمي على مستوى الصناعة، والتجارة، والزراعة. وهم عندما يتحدثون عن التقدم الصناعي، وما يجلبه من نفع للشعوب، يوهموننا بأن ذلك سيكون نتيجة للانفتاح الاقتصادي، والصناعي، والتجاري، أي: ثمرة من ثمار العولمة، وليس هذا صحيحًا؛ فإن التقدم يمكن أن يتحقق في إطار وطني قومي تصان فيه القيم الفاضلة، والحقوق، والشرائع المعتمدة.<sup>(١)</sup>

#### هـ - العولمة الثقافية.

تطمح العولمة على الصعيد الثقافي إلى صياغة: ثقافية، كونية، شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، فهي على هذا الصعيد، تضغط في سبيل صياغة نسق ملزم من القواعد الأخلاقية الكونية.<sup>(٢)</sup>

وتتمثل مظاهر العولمة الثقافية عند عبد الرحمن الزبيدي، فيما يأتي:

١- طرح الأساسيات الدينية، سواء كانت: مبادئ إيمانية، أو: أحكامًا شرعية تلبية لدعاة الفكر الإلحادي، والنظريات المنحرفة عن المسلمات الدينية، وما تمثله من عقائد إيمانية راسخة عند الغالبية المطلقة من سكان هذا الكوكب.

٢- الخروج بالمرأة عن أنوثتها الفطرية الإنسانية باسم الحرية، أو العمل، وتحويلها إلى سلعة يتاجر

(١) جيرالد بوكيرغر وهارالد كليمنتا، مرجع سابق ص ١٢٥.

(٢) محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، ١٩٩٩ م، ص ١٢٠.

بها، ووسيلة جذب في الدعايات، وعلى أغلفة المجلات، والصحف الإباحية، وتقديمها في البرامج، والإعلانات الإغرائية.

٣- دفع الأسرة إلى التفكك، والتمرد المتبادل بين أفرادها، والحرية في ممارسة الرذائل.

٤- تحريف المفاهيم المنبثقة من الثقافة، والافتداء بالنماذج الغربية في السلوك، والثقافة، وفي أسلوب الحياة على اختلاف تنوعها.

٥- جعل السيادة للغة الأجنبية على حساب اللغة القومية، واللغة ليست مجرد ألفاظ جافة، لكنها تمثل في الحقيقة مظهرًا، وجوهرًا ثقافيًا؛ لأنها تنقل من خلال: مصطلحاتها، وتركيباتها، ومؤثراتها قيم أمتها.

٦- سيادة المادة والنفعية على القيم التي توارثها المجتمع الإنساني من التعاون، والإيثار، والتكافل.

٧- الاتجاه إلى الانحلال الخلقي، والجريمة المنظمة، وسيادة روح الاحتقار، والانتهازية.

٨ - ويضيف الزنيدي قائلاً: إن أهم الوسائل التي يخترق بها الغرب المجتمعات غير الغربية بخاصة المجتمعات الإسلامية، هي: الاتفاقيات الثقافية، والاقتصادية، والمؤتمرات التي تقرر القيم من خلالها على الدول الأخرى، وتربط المساعدات لهذه الدول بمدى التزامها بهذه القيم، مثل: مؤتمر السكان بالقاهرة ١٩٩٤ م ، ومؤتمر المرأة بالصين ١٩٩٥ م.

- من خلال الحركة التجارية، والبضائع، والكتابات التي توضع على البضائع، والملبوسات، وغير ذلك.

- من خلال وسائل الإعلام، وما تقدمه القنوات الفضائية: من أفلام، وبرامج، وغير ذلك من تدخل الدول الاستعمارية المباشر، وغير المباشر في المناهج التعليمية، والثقافية، والدينية، ومطالبة الدول الإسلامية حذف فقرات تتصل بالأديان، والشعوب الأخرى كالذي يتصل باليهود، وسلوكهم، ومواقفهم من الأنبياء.<sup>(١)</sup>

(١) عبد الرحمن الزنيدي، العولمة الغربية والصحوة الإسلامية، دار إشبيليا، الرياض، ١٤٢١ هـ ملخصاً ص ٣٧ - ٣٨.

إن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي يقوم على اقتصاد السوق، أو الاقتصاد الحر، ولكنها: نظام اجتماعي، وثقافي؛ لأن هذا النظام الحر يتميز بسيطرته على رأس المال، وتحكم فئة في الاقتصاد، والاحتكار، والصراع بين العمال، وأصحاب العمل، والصراع بين رؤوس الأموال، على اختلاف مستوياتها، ومحاولة بعض الدول حماية منتجاتها من خطر السوق، وتقلباته، وهذا يفرض نوعًا من القيم الاجتماعية، والثقافية من منطلق أن الثقافة، هي: جماع قيم المجتمع، وأعرافه، وعقيدته، وعلاقته الفكرية، والنفسية، وعالمه، وخالقه، وهذا يؤثر في مواقفه من كل ما يحيط به من أفراد ومجتمعات، وما يواجهه من أحداث.

إن الثقافة في منظور أميرة مطر، هي باختصار: نوع من السلوك والتفكير والإحساس يكسب صاحبه شخصية معينة يتلقاها من بيئته الاجتماعية، ويستنشق عبيرها مما يكسب الكائن الطبيعي: شكله، ولونه من البيئة التي ينمو بها، وتسري إلى الأفراد بلاوعي منهم، كما يقول المفكر الإنجليزي (هربرت ريد) إذ تنعكس الثقافة في أسلوب السلوك، والعمل، والاستجابة بصرف النظر عن نصيبه من المدنية، أو الحضارة.<sup>(١)</sup>

والحضارة ذات الجوانب المادية للمجتمع من عمارة، وزراعة، وصناعة، وتجارة، ومن السهل نقل حضارة من دول لأخرى، ولكن الثقافة لا تنتقل بسهولة، وقد يقلد مجتمعٌ مجتمعًا آخر في بعض المظاهر الاجتماعية، والثقافية، ولكنه لا يتخلى عن ثقافته التي هي شخصيته، وكيانه، ووجوده.

والغزو الثقافي - وإن كان يتبع انتصار حضارة على أخرى - يرتبط بالنصر السياسي، إلا أنه لا يصدق دائمًا، فتاريخ الفكر بيّن لنا كيف سادت الحضارة، والثقافة اليونانية الدولة الرومانية، وبهذا انتصرت اليونان ثقافيًا على غزاتهم من الرومان، وثقافة العرب تغلبت بدورها على غزاتهم من المغول، وامتدت إلى الشرق الأقصى.

إن هناك فرقًا بين انتقال العلم، والفكر من مجتمع لآخر، وبين تبعية ذلك المجتمع الذي انتقل إليه العلم، والفكر للمجتمع الأول؛ لأن كل مجتمع لديه الوسائل، والخصائص التي تحفظ له هويته،

(١) أميرة مطر، القيم الحضارية، منشورات مصرية، ص ٨٨.



وشخصيته، وتجعل من كل ما يتعلمه وسائل لرفيِّه لا لضياعه، وتمزقه.

إن المصنع الذي ينتقل من أمريكا إلى السعودية، يصبح مصنعاً عربياً إسلامياً، فالعلاقات بين العاملين فيه تقوم على أساس إسلامي، والحقوق، والمعاملات تقوم على أساس إسلامي، ومهما كان اعتماد المصنع على خبراء أجانب، فإنهم ينتظمون في إطار آخر غير الإطار الأمريكي، وأياً كان مصدر الخدمات، أو قطع الغيار؛ فإن هذا لا يمسح الهوية العربية، والإسلامية للصناعة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: العلاقات الدولية في المفهوم الإسلامي

أ - الدولة الإنسانية في المفهوم الإسلامي:

الأمة الإسلامية: مجموعة من دول إنسانية تنتظم للشعوب التي تجتمع في دولة واحدة، أو عدة دول تحكم بالشريعة الإسلامية، وتقوم على أساس من العدل، والمساواة لا يتسلط فيها جنس على جنس، ولا شعب على آخر، وتلتقي فيها الشعوب في وحدة إنسانية مشتركة، لا استعلاء فيها، ولا استعباد لفرد، أو جماعة.

فالأمة الإسلامية أُخرجت للناس في إطار خيرية إنسانية عامة، لا فضل فيها لعربي على أعجمي، ولا أعجمي على عربي إلا بالتقوى، فلا عنصرية، ولا تسلط، ولا جبروت، ولا استعلاء، ولا ظلم، ولا احتكار، ولا عرقية بغیضة. قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (١).

وللبشر جميعاً داخل الدولة الإسلامية، وخارجها، حقوق في شريعة الإسلام، أهمها: حق الحياة، والتملك، والزواج، والعمل، والإقامة، والتنقل، والكرامة الإنسانية، والاعتقاد، وإبداء الرأي، والأمن على النفس، والمال، والعرض، داخل دار الإسلام، وخارجها.

فالدولة الإسلامية: دولة إنسانية كبرى تجمع شعوباً، وقبائل، وجماعات مختلفة تربطها المحبة رابطة بين المسلمين، ويسكنها المسلمون، والمعاهدون، والمستأمنون، وتحكمها شريعة الإسلام، ولا يخضع فيها إنسان لأحد من البشر بل لله وشرعه، وليس هناك طبقة من رجال دين تحكم، أو تولى الحاكم، بل الأمة هي التي تختار الحاكم وتبايعه، وهي دولة ملتزمة بالعدل، ولا تقبل تسلط جماعة على غيرها، أو إلحاق الضرر بها، سواء أكانت في داخل دار الإسلام، أو خارجها، وهي ملزمة برعاية الخيرية، والكرامة للإنسان.

وهي دولة لا ولاية لغيرها عليها، قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (٢)

(١) سورة آل عمران، آية: ١١٠.

(٢) سورة النساء، آية ١٤١.

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> وطاعة الحاكم فيها مرتبطة بالتزامه بالشرعية، وتنفيذ حقوقها، فالشرع شرع الله، قال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>. ويعني ذلك الاعتراف للحاكم بسلطة إلهية، بل هو فرد من المسلمين يحكم بكتاب الله الذي يؤمن به المسلمون، ويتدارسونه.

## ب - العلاقات الدولية في الإسلام:

### ١- العلاقات الدولية في السلم:

دار الإسلام: هي الدار التي تجري عليها أحكام الإسلام، ويأمن من فيها بأمان المسلمين، سواء أكانوا مسلمين، أم غير مسلمين، والأمة غير الإسلامية: هي الأمة التي لا تجري عليها أحكام الإسلام، وإذا لم تبدأ هي المسلمين بعدوان، ولم تتعرض لدعاة الإسلام، لا يحل قتالها، ولا تقطع العلاقات السلمية بها، والأمان بينها وبين المسلمين ثابت، لا يبذل المال، أو عقد معاهدة، وإنما هو ثابت على أساس أن الأصل السلم.<sup>(٣)</sup>

وقد اعتبر الإمام الشافعي الدنيا كلها في الأصل دارًا واحدة<sup>(٤)</sup>، فالإسلام نفسه مشتق من السلام، وتحمية المسلمين هي السلام، والله هو السلام، والجنة دار السلام، والحياة لا تقوم إلا بالسلام<sup>(٥)</sup> ولا تصير دار الإسلام دار حرب إلا بشروط ثلاثة هي:

١- ظهور أحكام الكفر ونفاذه فيها، ولا تنفذ فيها أحكام الإسلام الشرعية.

٢- أن تكون متاخمة لدار الكفر والحرب.

٣- ألا يبقى فيها مسلم، أو ذمي آمنًا بأمان المسلمين الذي كان آمنًا به في ظل الحكم

(١) سورة المنافقون، آية ٨.

(٢) سورة المائدة، آية ٤٩.

(٣) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الموسوعة الفقهية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، ٢٠/٢٠١.

(٤) عبيد الله عمر الدبوسي، تأسيس النظر، دار ابن زيدون، بيروت، ص ٥٨.

(٥) وهبه الزحيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، مؤسسة الرسالة ص ١٠٢، ومحمد علي الحسن،

العلاقات الدولية في القرآن والسنة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ، مكتبة النهضة الإسلامية، ص ٢٦٦، ٢٦٧.

الإسلامي. (١)

## دار العهد:

أما دار العهد، فهي: الدار التي يظهر عليها المسلمون، ولم تطبق فيها شريعة، وعقد أهلها صلحًا، أو عهدًا بينهم، وبين المسلمين. (٢)

يقول منصور الرفاعي: «المسلم يحب السلم والسلام، ولذلك فهو يتعايش مع الكون كله في تناغم، وحب وألفة، وتعارف، وتعاون، وبر، ثم يتبادل مع غير المسلمين المصالح، وتقوية الصلات الإنسانية، فأهل الذمة الذين بيننا وبينهم عهد وذمة وهم النصارى، واليهود، أباح الإسلام لنا زيارتهم وعبادة مرضاهم، وتقديم الهدايا لهم والبيع والشراء منهم ولهم»، قال صاحب البدائع: والذين يسكنون في أمصار المسلمين، يبيعون ويشترون؛ لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة لإسلامهم، وتمكينهم من المقام في أمصار المسلمين أبلغ في هذا المقصود، وليس لنا أن نكرههم على الدخول في الدين، يقول الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾. (٣)

وقد قرر الإسلام المساواة بين أهل الكتاب في التعامل، فلهم ما للمسلمين من حقوق، وعليهم ما للمسلمين من واجبات، وكفل لهم حريتهم الدينية، ولهم أن يمارسوا شعائر ذمتهم، فلا تهدم لهم كنيسة، ولا يكسر لهم صليب، وقد أباح الله لنا أن نأكل طعام أهل الكتاب، وأن نتزوج بنسائهم، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾. (٤)

## ٢- العلاقات الدولية في الحرب:

دار الحرب: هي الدولة التي لا تحكمها شريعة الإسلام، ولا عهد بينها، وبين المسلمين، ومنعت

---

(١) نظام الدين وآخرون، الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢/٢٣٢، ص ١٧٨.  
(٢) على بن معمر بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية، مطبعة مصطفى الحلبي، الثانية ١٣٨٦هـ.  
(٣) سورة البقرة، آية: ٢٥٦.  
(٤) سورة المائدة، آية: ٥، وأيضًا راجع منصور الرفاعي، نظام الحكم في الإسلام، الطبعة الأولى ٢٠٠١م، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ص ١٥٣.

الدعوة إلى الإسلام، أو اعتدت على المسلمين، أو على أرض من أراضي الدولة الإسلامية، وقد صرح جمهور الفقهاء من المالكية، والحنفية، وأكثر الشافعية، والحنابلة بأن قتال غير المسلمين يكون بسبب الحراة، والمقاتلة، والاعتداء، أي: أن الجهاد يكون دفعًا للعدوان.<sup>(١)</sup>

فإذا قامت الحرب فإن المسلمين لا يقتلون في دار الحرب المسلمين بسبب كفرهم، بل يستوجب الإسلام مسالمة المدنيين ورعايتهم، فإن النبي ﷺ حرم قتل الشيوخ، والأطفال، والنساء، كما حرم الخيانة بالأخذ من المغنم، فقال - عليه الصلاة والسلام - : "لا تقتلوا شيخًا فانيًا، ولا طفلًا صغيرًا، ولا امرأة، ولا تغلُّو".<sup>(٢)</sup>

وقال ابن تيمية: «إن إباحة القتال من المسلمين مبنية على إباحة القتال من غيرهم»<sup>(٣)</sup>، وقال ابن القيم: «وفرض القتال على المسلمين لمن قاتلهم دون من لم يقاتلهم».<sup>(٤)</sup> وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.<sup>(٥)</sup>

وقد شرع الجهاد في الإسلام في ضوء ما يلي:

- ١- دفع الاعتداء عن دولة الإسلام، وعن المسلمين، وديارهم، وأموالهم، وأعراضهم.
- ٢- منع الفتنة في الدين، أي: أن يكره المسلم على ترك الإسلام، أو أن يمنع من عبادة الله وإقامة الشعائر الإسلامية.

٣- نصرة المظلومين من المسلمين، وغير المسلمين، ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

---

(١) راجع محمد بن أحمد رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ٣ / ٣٧١، وكمال الدين المرغيناني، فتح القدير في شرح الهداية، المطبعة الأميرية، القاهرة، ٤ / ٢٩١، ومحمد الشربيني الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، مطبعة الباي الحلبي، مصر ٤ / ٢١٠.

(٢) راجع محمد علي الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار، رئاسة البحوث لعلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض ٧٢ / ٨.

(٣) راجع أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية (شيخ الإسلام) رسالة القتال، ص ١١٦.

(٤) راجع محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، الدار العصرية، بيروت ٥٨ / ٢.

(٥) سورة البقرة، آية: ١٩٠.

وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴿١﴾  
فإذا تيقن المسلمون من خطر يوشك أن يداهمهم، فإن عليهم أن يبادروا بالقتال، وخاصة إذا كان  
موجهًا ضد جماعة، أو دولة معروف عنها كثرة الاعتداء، ونقض العهود، ولكن الأصل هو الاستعداد،  
والحذر، والرباط الدائم، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ  
اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَأَخْرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ (٢) فإعداد القوة ليست للحرب، ولا إراقة  
الدماء، وإنما لإرهاب العدو؛ حتى لا يقدم على إشعال الحرب.

ج - عالمية الإسلام، ومنهجه:

دراسة للمنهج الإسلامي.

ما الذي يمكن أن يقدمه الإسلام، وعلماءه الثقات من تصور يكبح جماح العولمة بمفهومها  
الغربي، ويجعلها إنسانية بالمعنى العميق، ويخضعها للمضمون الصحيح الفكري للعالمية، والإنسانية،  
بنقائها، ومفهومها الفطري، وحسب النظرة الأُمّية كما يجب أن تكون.

إن بناء مجتمع عالمي من شعوب متعددة الثقافات، والأديان لا يكون بغرض كونه نموذجًا  
للدول الكبرى، يقبل ما يشاء له مفكره، وساسته، وأصحاب المصالح، وينكر ما شاء له هؤلاء، وإن  
بناء أمة عالمية، لا بد أن يقوم على إرادة منبثقة من كل شعوب العالم، وأن يسهم في بناء النموذج:  
مفكرون، وعلماء، وساسة، يمثلون تلك الشعوب تمثيلاً حقيقياً.

إن ما يُفرض بالقهر لا يدوم، ولا مبرر للقول بصوابه؛ لأنه لو كان صحيحًا، ومفيدًا ما احتاج  
صاحبه إلى وسائل غير مشروعة، وغير إنسانية لفرضه.

إن وصفنا بالمنهج الإسلامي بالإنساني يتضمن تقريرًا، واقتناعًا بعالمية الإسلام، وإنسانيته،  
ورسالته الشمولية للبشرية كافة، فالإسلام في الحقيقة جاء للبشر جميعًا كما أشرنا، يقول تعالى: ﴿يَا  
أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ

(١) سورة النساء، آية: ٧٥.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٦٠.

إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١﴾.

ويقول تعالى مخاطبًا رسوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٢)</sup> والرسول ﷺ نذير، وبشير للعالمين: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (٤٥) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

ويقول تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾<sup>(٤)</sup> وكذلك يقرر الإسلام: العقلية، والموضوعية، للحوار بين أصحاب الأديان، أو أهل الكتاب، يقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعُوْلُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

فليس لغير الله عبادة، وكل البشر سواء، فلا يستعبد بعضهم بعضًا، وإذا سلمنا بهذا المبدأ، فإن ما عداها من الاختلاف يمكن أن نصل فيه إلى اتفاق. ويتضمن هذا المنهج نظامًا شاملاً عادلاً، ينظم البشر جميعًا، والمخلوقات الأخرى، سواء أكانت حية، أم كانت طبيعية غير حية.

ويتضمن هذا المنهج حقوقًا ثابتة للبشر جميعًا يوجب الإسلام حمايتها، ونظامًا للعقيدة يتناول العلاقة بين الخالق، والمخلوق، ونظامًا بين الإنسان، وأخيه الإنسان، ونظامًا للعلاقة بين الإنسان، وكائنات الطبيعة الصامتة في كوكب الأرض: من جبال، وأنهار، وبحار، وأرض، ونباتات.

هذا النظام الشامل الكامل، والمنهج المتوازن المتعادل الذي يتسم بالوسطية يجعل النموذج الإسلامي هو النموذج الأمثل، والأفضل، والأكمل لنظام عالمي يقوم على الحق، والحرية، والمساواة، والعدل.

هذا فضلاً عن النظام الاقتصادي الذي يقوم على التكافل، والمنفعة العادلة المتبادلة، والبعد عن

(١) سورة الحجرات، آية: ١٣.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٥٨.

(٣) سورة الأحزاب، آية: ٤٥، ٤٦.

(٤) سورة الفرقان، آية: ١.

(٥) سورة آل عمران، آية: ٤٦.

الاحتكار، والاستغلال، وسياسة التجويع، والحصار الاقتصادي، والانتهازية، والجشع، وكل ما يسيء إلى إنسانية الإنسان لأخيه الإنسان.

وقد ذكر حامد الرفاعي الركائز الأساسية للمنهج الإسلامي، فيما يلي:

- ١- إن الإنسان مستخلف بأمر ربه، وخالقه في الأرض.
- ٢- إن عمارة الأرض هي مهمة الاستخلاف، وغايته.
- ٣- إن الله - سبحانه وتعالى - وضع منهجاً متكاملًا لمهمة الاستخلاف في الأرض.
- ٤- إن الله تعالى أرسل رسلاً ليلبغ الإنسان حيث كان مادة المنهج وقيمه ومبادئه.
- ٥- إن منهج الاستخلاف الرباني المبلغ للناس جميعاً، يقوم على مرتكزين: مرتكز معنوي، ومرتكز مادي.
- ٦- إن العبودية الخالصة لله مطلب أساسي في منهج الاستخلاف الرباني.
- ٧- إن الله سبحانه قد أنصفهم في موقفهم من منهجه الذي اختاره لهم، المؤمنين به والكافرين به - على السواء - دون بنحس لحق كل منهم في الحياة الدنيا وعمارتها.
- ٨- إن مرتكز القيم في منهج الإسلام؛ لترشيد، وتسديد، وضبط سير فاعليات المرتكز المادي، ووسائله، ومهاراته.
- ٩- مرتكز القيم في منهج الإسلام هو عقيدة وفكرة ومنهج ونظام.
- ١٠- إن التكامل الدقيق بين العقيدة والفكرة، والمنهج والنظام في الإسلام من مقتضيات تحقيق منهج الاستخلاف الرباني.
- ١١- منهج الإسلام يرفض فرض العقيدة بالإكراه، ولكن يطلب إلى الناس ويرغبهم الأخذ بفكرة الإسلام، ومنهجه، ونظامه؛ لصحة سير العطاء الحضاري.
- ١٢- المسلمون يؤمنون بأنهم شركاء مع غيرهم في ميادين المرتكز المادي، ووسائله، ومهاراته في عمارة الأرض إلا أنهم يتحملون واجباً ربانياً في تقديم مبادئ، وتعاليم، وقيم منهج الاستخلاف الرباني، لتسديد، وترشيد السير الحضاري؛ لعمارة الأرض.<sup>(١)</sup>

---

(١) حامد بن أحمد الرفاعي، الإسلام والنظام العالمي الجديد، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد ١٤٦ عام ١٤١٩هـ، ص ١٨٢.



## ثالثاً: أقسام المنهج الإسلامي:

ينقسم منهج الإسلام إلى قسمين رئيسيين:

١- القسم الأول: حقوق الإنسان في رحاب الإسلام.

نشير هنا إلى أهم هذه الحقوق مع التنبيه على أن القرآن، والسنة النبوية، والفكر الإسلامي تضمن كل حقوق الإنسان التي وردت في إعلان الأمم المتحدة، وزاد عليها.

ونقرأ في بحث لطفي محمود، بعنوان: «حقوق الإنسان بين إعلان الأمم المتحدة، والقرآن»، حيث بين الباحث ذلك، وانتهى إلى أن هناك حقين لم يشملهما إعلان الأمم المتحدة، وتضمنتهما مبادئ الإسلام هما:

١- رعاية اليتيم وحقوقه.

٢- رعاية الوالدين.<sup>(١)</sup>

وسوف نكتفي بعرض بعض الحقوق، التي تمثل أصولاً لفروع كثيرة:

١- حق الحياة والأمن:

الحياة منحة الخالق وهبته ليس لأحد أن ينزع حياة إنسان إلا بحق، وحماية الأنفس واجب على الحاكم، وعلى جماعة المسلمين، وغير المسلمين. فمن الواجب على كل فرد أن يرد عدوان المعتدي، وأن ينصر المظلوم، يقول الله - عز وجل - : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنَا مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.<sup>(٢)</sup>

وحق الحياة يستوجب حق العيش للغني والفقير القادر على الكسب، وغير القادر، وللرجل والمرأة، يقول الرسول ﷺ: "من كان عنده فضل طعام، فليعد به على من لا طعام له، ومن كان عنده

(١) راجع لطفي محمود عبد الحليم، حقوق الإنسان بين إعلان الأمم المتحدة والقرآن، المصباح للنشر والترجمة، القاهرة ١٩٩٢م،

ص ٢٧.

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٥١.

فضل ظهر، فليجد به على من لا ظهر له" (١). والزكاة نظام للتكافل الإنساني، وصون الحياة، وحفظها.

## ٢- حق الفكر والاعتقاد والحوار:

يقرر الإسلام حرية الاعتقاد؛ لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (٢).

## ٣- العدل والمساواة:

يقدم الإسلام أكمل نظام قضائي يكفل العدل، والمساواة، والكرامة لكل فرد من أفراد الأمة، وولاية القضاء في الشريعة الإسلامية من الولايات العامة، كما أن ولاية القضاء في الإسلام من أقوى الفرائض بعد الإيمان بالله تعالى، وهي من أشرف العبادات، وأفضل القربات (٣) وولاية القضاء في الإسلام لها طبيعة محددة، ومميزة، وهي الالتزام بأحكام الشريعة، والفصل في الخصومات بالعدل، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (٤).

## ٤ - كرامة الإنسان واحترام آدميته:

يقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (٥) ويرفض الإسلام العدوان، يقول تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٦) وأوجب المعاملة الحسنة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (٧).

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار الدعوة، إستانبول ١٤١٠هـ، ٣/١٣٥٤.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٥٦.

(٣) مجموعة فتاوى ابن تيمية عن النظام القضائي في الإسلام ١٩١٧، ١٩٠.

(٤) سورة النحل، آية: ٩٠.

(٥) سورة الإسراء، آية: ٧٠.

(٦) سورة البقرة، آية ١٩٠.

(٧) سورة فصلت، آية: ٣٤.

## ٥- حق التملك:

يقرر الإسلام حق التملك لجميع البشر، فالله - سبحانه وتعالى - خلق لنا ما في الكون جميعاً، يقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(١)</sup> وللملك في الإسلام أحكام تكشف عن عدالة الإسلام، وسماحته، وتتضمن مسئولية الحاكم، والدولة في حماية الملكية، وحدود التصرف في المال، وهي ملكية لا تقتصر على الرجل دون المرأة، يقول الله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَاللِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

## ٦- حق الزواج:

من حق الرجل أن يتزوج بامرأة، ومن حق المرأة أن تتزوج برجل، وأن يقيما أسرة، وأن يرزقا بأطفال، وأن يكونوا آباء وأمهات، وهذا هو شرع الإسلام الذي أوجبه الخالق، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ولا ينكر عاقل منصف أن الزواج هو أصح نظام لعمارة الكون، وبناء الأجيال، وصون الحقوق، والواجبات، والتحصن من الشرور، والأمراض.

## ٢- القسم الثاني: المنهج الاقتصادي في الإسلام.

يقوم هذا المنهج على مصادر، وأسس، وعوامل تبدأ من الثروات الطبيعية التي أوجدها الله في باطن الأرض، والبحار، وفي الماء بوصفه مصدر الحياة الإنسانية، والزراعية، والحيوانية على سطح الأرض. ويمثل العمل الإنساني الركيزة المهمة للنشاط الاقتصادي، وكذلك التبادل التجاري بين الأفراد والدول.

وقد قدم الإسلام منهجاً عادلاً لقيام اقتصاد يخدم البشرية، ويحقق العدل، والتكافل، والتعاون،

(١) سورة البقرة، آية: ٢٩.

(٢) سورة النساء، آية: ٣٢.

(٣) سورة الروم، آية: ٢١.

والتألف بين شعوب الأرض. يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾<sup>(١)</sup>

أهم الأسس الإنسانية للاقتصاد الإسلامي.

١ - الإنتاج والعمل:

يقول الله تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ويقول الرسول ﷺ: "ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير، أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة"<sup>(٣)</sup>.  
ويقوم الاقتصاد في الإسلام على العمل ورأس المال، ولكل منهما عائد، ويحث الإسلام على العمل، بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>: «إن أفضل الكسب كسب الرجل من عمل يده»<sup>(٥)</sup>.

٢ - التخطيط:

يقول الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(٦)</sup> وقد استشهد بعض علماء الإسلام على التخطيط بما ورد في القرآن من تديير يوسف - عليه السلام - حيث قال: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ (٤٧) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ هُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ (٤٨) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِضُونَ﴾<sup>(٧)</sup> فالادخار داخل في التخطيط، وقد حث عليه الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) سورة الحجرات، آية: ١٣.

(٢) سورة التوبة، آية: ١٠٥.

(٣) مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار الدعوة، استانبول ١٤١٠هـ، ١/١١٨٨.

(٤) سورة الجمعة، آية: ١٠.

(٥) أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ، ٤١/٤١.

(٦) سورة الملك، آية: ٢٢.

(٧) سورة يوسف، آية: ٤٧-٤٩.

(٨) سورة الفرقان، آية: ٦٧.

٣- تحريم الاحتكار، واستهداف الربح على حساب الحقوق الإنسانية العامة.  
حرم الإسلام الاحتكار، وحرم الإضرار بالناس لقول الرسول ﷺ: «من احتكر على المسلمين طعاماً ضربه الله بالجذام والإفلاس»، وأيضاً قوله: «إلا يحتكر إلا خاطئ»<sup>(١)</sup>.

يقول حسين غانم: وقد يدفع استهداف الربح المادي بعض الشركات إلى إغراق القمح والحبوب في البحر، وإعدام المواد الغذائية؛ لكي ترتفع أسعارها، يحدث ذلك في الوقت الذي يعيش فيه ملايين البشر تحت خط الفقر المطلق، ويموت الكثيرون بسبب الجوع.

وقد يستهدف تصريف أسلحة الفتك والدمار التي تمتلكها الدول الكبرى إلى أن تثير هذه الدول الحروب المحلية دون أي وازع خلقي، أو ضمير إنساني، أو رادع ديني تفعل ذلك من أجل تدمير اقتصاديات الدول الأخرى؛ لتحتكر السوق.<sup>(٢)</sup>

من هنا نرى، أن الإسلام نهي عن الغش، والاحتكار، والتدليس، والربا، وأكل أموال الناس بالباطل، ويدعو إلى توخي القسط، والعدل، والرحمة، والمروءة، والإحسان، ولم يتجاهل الإسلام البعد المادي، أو البيئي للنشاط الاقتصادي، وهو ما تؤكد النصوص التي تنهى عن الفساد، والإفساد في الأرض، وإلى عدم إهلاك الحرث، وتدعو إلى إحياء الأرض، وإلى القواعد التي تستهدف حماية البيئة من التلوث، والمحافظة على مواردها.

وهكذا يبدي الإسلام الاهتمام بكافة جوانب النشاط الاقتصادي للإنسان في تعامله مع البيئة الطبيعية، والبيئة الاجتماعية مع ذاته.<sup>(٣)</sup>

---

(١) راجع محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ، ٧٢٨/٢، ومسلم بن الحجاج

النيسابوري، صحيح مسلم، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ ١٢٢٧/٣.

(٢) حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،

ص ٦٢.

(٣) حسين غانم، مرجع سابق.

#### رابعاً: أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

١- إن الإسلام يهتم بالعنصر البشري على نحو كمي ونوعي دون تمييز بين البشر؛ لأنه رسالة عالمية نوعية هدفها ينصب إلى جانب المزايا الخلقية والدينية للإنسان في التركيز على السياسات الاستراتيجية في بناء مجتمعاتها من بناء قواه الذاتية، والاقتصادية، والاجتماعية والعلمية مع أخذها بعين الاعتبار: القيم النوعية بين السكان، وهذا ما تتجاهله العولمة التي لا يهتم أصحابها سوى بتحقيق المكاسب على حساب الأثرية من سكان المعمورة، أي: كافة المقدرات المالية التي يملكها قلة من أصحاب رؤوس المال، ويحرم منها نسبة هائلة من سكان الكوكب الذين لا يستطيعون حتى الاستفادة من موارد أوطانهم الغنية بكنوزها الطبيعية.

٢- تقوم فلسفة العولمة على حرمان الدول الفقيرة من النهوض العلمي، وتطوير قدراتها في كافة الحقول، والركون إلى الدول الغنية في كافة احتياجاتها، مما يخضعها لاستعمارها غير المعلن، ومعظم دول آسيا، وأفريقيا، والشرق الأوسط تعتمد على الدول الكبرى (الغنية) في معظم احتياجاتها الغذائية الاستهلاكية. وقد حالت الحروب الأهلية، والنزاعات، والخلافات بين هذه الدول دون تحقيق أي سياسات، لتحقيق أي اكتفاء ذاتي في زراعة القمح، أو أي نوع من أنواع الزراعة الغذائية التي تلعب دوراً في النشاط التنموي الاقتصادي لتلك الدول.

٣- إن الإسلام ينادي إلى التكامل الاقتصادي، والإنساني بين البشر، ويحارب التمييز العنصري بكل أشكاله، ويسعى لمنفعة الإنسانية بلا حدود، ولا يحارب من أجل الحرب، ولا يقاتل من أجل القتال، بل هو يحارب لإنهاء الحرب، والعدوان، والقتال، والبغضاء، ولقد عاش في الدولة الإسلامية أكثر من ستين ملة في سلام ووثام، وهذا ما لا تفهمه العولمة، ولن تسعى إليه، أو تسعى لتحقيقه. إنها عولمة عنصرية فتوية تحابي طرف ضد طرف، وتقوم على هدم المبادئ السامية، وتقويض الأديان، والمدنية الفاضلة.

٤- إن المسلمين اليوم يمثلون غالبية في أكثر من ٥٧ دولة تشترك جميعها برابطة الدين والأخوة الإسلامية، ومع أنهم يملكون قوة مادية، وروحية، وموقع جغرافي متميز، إلا أن علاقاتهم مع غيرهم،

كانت على الدوام علاقات مسئولة واقعية لم يبدووا بعدوان، أو افتعال حرب، بل كانوا على الدوام في حالة دفاع عن النفس، ولا أقل من أن نذكر في "الحروب الصليبية" التي استمرت حوالي مائتي سنة، ثم العدوان الحديث، والمستمر، المتمثل في خلق إسرائيل في قلب الوطن العربي، والعملة واحدة من هذه الحملات الغربية التي تساعد على إلغاء الهوية الإسلامية، وتشجيع التيارات المعادية للإسلام، والمبادئ، والقيم السامية، والثوابت الدينية، وفقراء العالم! .

إن مفهوم الرسالة الإسلامية مفهوم شمولي، لا ينحصر في القوى المادية، بل في الجانب الروحي - أيضا- كقيمة إيجابية عليا لا تضاهى تميزها عن القيم الغربية ومفهوم العملة التي تنحصر أهدافها في الجوانب المادية فقط.

٥- تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تنسيق الأجهزة الفرعية، والمتخصصة التي أنشأتها المنظمة؛ لتقف نداءً في مواجهة تيار العملة، وتحصين أجيالنا من مخاطره، ومنها على سبيل المثال، في المجال الإعلامي:

أ- وكالة الأبناء الإسلامية الدولية: التي من أبرز أهدافها العمل على تكوين فهم أحسن عن الشعوب الإسلامية، وعن قضاياهم: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهو يدخل في الأمور الدعوية الإسلامية العالمية التي قد تسهم في لجم أعضاء العملة والحد من تأثيرها الثقافي على عالمنا الإسلامي بخاصة.

ب - منظمة إذاعات الدول الإسلامية: من المعروف أن منظمة إذاعات الدول الإسلامية تضم في الوقت نفسه محطات التلفزيون في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ورغم أنه عهد إلى منظمة إذاعات الدول الإسلامية أن تنتج برامج باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، إلا أنها حتى الآن أنتجت برامج بالعربية فقط، الأمر الذي يتطلب الضغط على المنظمة؛ لتفعيل دور هذه الإذاعات، ومحطات التلفزة، وإضافة محطات فضائية، تتحدث بعدة لغات حية، يكون من أبرز أهدافها: حماية أجيالنا من رياح التغريب، والعملة، والثقافات الضارة الوافدة التي لا تتفق لا في المظهر، ولا في الجوهر مع روح ديننا الإسلامي الحنيف.

ج- بما أن العرب نواة الأمة الإسلامية، وبلادهم مهد الإسلام، ولغتهم لغة القرآن، فإنه من

الأولى أن يكونوا المبادرين في خدمة الإسلام وأهله، في شتى أصقاع المعمورة، وهذا الدور قد تقوم به نيابة عنهم: جامعة الدول العربية من خلال عروة وثقى تربطها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بتنسيق خططهما لخدمة الإسلام والمسلمين في مواجهة التحديات الاستعمارية وأدواته، خصوصًا بعد أن زرع الاستعمار (إسرائيل) في قلب العالم العربي والإسلامي؛ لغرض تمزيق أوصال العرب والمسلمين، وإضعافهم، والأحرى بجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي إيجاد الآلية المناسبة؛ لتفعيل كافة الأنشطة: الإعلامية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي من شأنها إيجاد المصادر الإسلامية، وتوحيد صفوف الأمة: سياسيًا، وجغرافيًا؛ ليعودوا كما كانوا أعظم قوة من قوى الأرض الكبرى.



## ثبت المصادر والمراجع

١. أحمد بن حنبل الشيباني، مسند الإمام أحمد، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ.
٢. أميرة مطر، القيم الحضارية، منشورات مصرية، القاهرة.
٣. جيرالد بوكيرغر وهارالد كليمنتا، الكذبات العشر للعوامة، ترجمة عدنان سليمان، سلسلة الرضا للمعلومات ١٩٩٩م.
٤. حسين غانم، الاقتصاد الإسلامي والمشكلة الاقتصادية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
٥. عابد محمد السفياي، العوامة وخصائص دار الإسلام ودار الفكر، دار الفضيلة، الرياض ١٤٢١هـ.
٦. عبد الرحمن الزيندي، العوامة الغربية والصحة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار إشبيليا، الرياض ١٤٢١هـ.
٧. عبيد الله بن عمر الدبوسي، تأسيس النظر، تحقيق وتصحيح: مصطفى القباني، دار ابن زيدون، بيروت.
٨. علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ مطبعة مصطفى الحلبي، مصر.
٩. لطفي محمود عبد الحليم، حقوق الإنسان بين إعلان الأمم المتحدة والقرآن، المصباح للنشر والترجمة ١٩٩٢م، القاهرة.
١٠. كمال الدين المرغيناني، فتح القدير في شرح الهداية، المطبعة الأميرية، القاهرة.
١١. محمد بن أحمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.
١٢. محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، الدار العصرية، بيروت.
١٣. محمد الشربيني الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، مطبعة البابي الحلبي، مصر.
١٤. محمد علي الحسن، العلاقات الدولية في القرآن والسنة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، الأردن.
١٥. محمد علي الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتهى الأخبار، رئاسة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

- ١٦ . محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه، سنن ابن ماجه، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ.
- ١٧ . محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، ١٩٩٩م، مصر.
- ١٨ . مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، دار الدعوة، استانبول ١٤٠١هـ.
- ١٩ . منصور الرفاعي، نظام الحكم في الإسلام، الطبعة الأولى ٢٠٠١م الدار الثقافية للنشر، القاهرة.
- ٢٠ . نظام الدين وآخرون، الفتاوى الهندية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢١ . هانز مارتين وهارولد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٤١٩هـ.
- ٢٢ . وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، الموسوعة الفقهية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، مطبعة ذات السلاسل بالكويت.
- ٢٣ . وهبه الزجيلي، العلاقات الدولية في الإسلام، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٤ . يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة، إفريقيا الشرق، بيروت ١٩٩٩م.

## ملخص البحث

### بين العولمة والشريعة الإسلامية في إطار علاقات المسلمين مع الآخر

أ.د. سليمان القرعاوي

المملكة العربية السعودية

يستعرض الباحث العلاقات الدولية في المفهوم الإسلامي من خلال بيانه لمفهوم الدولة الإنسانية في الإسلام، حيث تحكمها الشريعة، وقوامها العدالة والمساواة، كما يبين الباحث مفهوم الإسلام للعلاقات الدولية في السلم والحرب، والأسس التي تحكم هذه العلاقات، وأن الأصل فيها السلم، وأما الحرب فهو طارئ، ولدفع العدوان، ثم ينتقل إلى الحديث عن العلاقات الدولية في إطار العولمة، فيبين مفهوم الدولة، والأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية في ظل العولمة، حيث تحكمها الصراعات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وتسعى للحلول محل الدولة القطرية، أو الأمة.

ثم ينهي بحثه بإجراء موازنة بين المفهوم الإسلامي للعلاقات الدولية، ومعطيات العولمة، مبيِّناً مدى ثبات، وتفوق المفهوم الإسلامي.

### BETWEEN GLOBALIZATION AND ISLAMIC SHARI'A: THE RELATIONS OF MUSLIMS WITH THE OTHER

Prof. Sliman ALQara'wy  
Saudi Arabia

#### Summary

This paper reviews international relation from the Islamic viewpoint, in an attempt to illustrate the concept of "Human Universal State" which is governed by Share'a and which is founded on justice and equality. The paper studies international relation in Peace and War and the principles which govern them, showing that, in Islam, the natural state of affaires is „Peace". War is seen as an accidental situation, aimed at stopping aggression.

The paper also discusses international relation under globalization, a case in which political, social and economic Conflicts prevail. Globalization is seen as the replacement of the national and local issues by global ones. The paper concludes that the Islamic approach to international relations is superior to the globalization approach.

## الإعلام والعملة: حوار أو صراع للحضارات

ا.د. سوزان القليني<sup>(١)</sup>

مصر

### مقدمة

استخدام اصطلاح النظام الدولي الجديد في السنوات الأخيرة. وقد استخدم للمرة الأولى، على لسان الرئيس السوفيتي السابق (ميخائيل جور باتشوف)، وذلك في إطار الحديث عن سياسته، الخاصة بالتقارب مع الغرب، ومع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة. وقد قصد (جوربا تشوف) من وراء استخدامه لهذا الاصطلاح، أنه النظام الذي أعقب الحرب البارة، وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب، والذي يقوم على مادة حاکمة جديدة، تتضمن من بين أمورٍ عدة: نزع السلاح، وإحلال مبدأ توازن المصالح، بدلاً من توازن القوى، انطلاقاً من التسليم بعد قدرة أي من المعسكرين الأمريكي والسوفيتي على فرض إرادته على الآخر، ونزع الصفحة الأيديولوجية عن العلاقات الدولية. ومع الحرص في الوقت ذاته على العمل من أجل تخطي الحواجز والصراعات؛ تحقيقاً لمصالح البشرية جميعاً.

وقد عول الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) على المصطلح نفسه، في بداية أزمة الخليج الثانية، في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، وذلك بهدف حشد التأييد العالمي ضد العراق، كما عاد الرئيس (بوش) واستخدم هذا المصطلح مراراً بعد ذلك، ولا سيما بعد أن بدأ الدور السوفيتي في الضعف، ثم الانهيار.

### تحديد المفهوم:

تعددت تعريفات مصطلح والعملة (Globalization) فشلت القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات الجنسية، التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية، وأنها: «حرية حركة السلع، والخدمات، والأيدي العاملة، ورأس المال، والمعلومات، عبر الحدود الوطنية، والإقليمية».

(١) أستاذ بكلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر.

بينما يفرق آخرون بين العولمة (Globalization) والنظام الدولي (System International) الذى هو تعاون بين دولة ودولة، أو بين عدة دول، بينما «العولمة» هي: «تعاون بين جميع الدول، والمؤسسات، وغيرها» ويعرفها البعض بأنها: «ديناميكية جديدة، تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية، من خلال تحقيق درجة عالية، من الكثافة، والسرعة، في عملية انتشار المعلومات، والمكتسبات التقنية، والعملية، للحضارة، وبتزايد فيها دور العامل الخارجي، في تحديد مصير الأطراف الوطنية، المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضاً».

فالمقصود بـ«العولمة» هو الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية، والتقنية، والاقتصادية -معاً - في التطور الحضاري، يصبح فيه الإنسان موحداً، أو نازحاً للتوحيد، ومعنى «الوحدة» هنا لا يعنى «التجانس والتساوي، بين جميع أجزاء العالم، والمجتمع البشرى، ولكنها تعنى درجة عالية من التفاعل، بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة، وبالتالي ازدياد درجة التأثير المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المبادل " (Interdependence).

بالمقابل، يرى Philip Gummett، أنه بالرغم من أن عملية العولمة (Globalization) قد ضربت بجذورها في الأعماق، في بعض الميادين، وتخطت السيادة القومية للدول، في بعض القطاعات، كالمال، والإعلام، والثقافة، إلا أن "الدولة القومية"، Statenational مازال لها الكلمة الفصل، في مسائل أخرى، كال دفاع، وحتى التجارة الخارجية، على سبيل المثال؛ ولذا يقدم مصطلحاً آخر، وهو: "Internationalization" حيث أن عملية: "العولمة" مازالت غير واضحة "المعالم".

## آثار العولمة.

### أولاً: الآثار الإيجابية للعولمة:

يرى المحللون أن العولمة: "تأثيرات إيجابية، وتأثيرات سلبية. ومن إيجابياتها: أن هناك مشاكل إنسانية مشتركة، لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة، التي يقوم عليها النظام الدولي، القائم حتى اليوم، ومنها: انتشار أسلحة الدمار الشاملة، والتهديدات النووية، والبيئة، والتطور، والأوبئة، والأمراض المعدية.

انتقال الأيدي العاملة بكثافة من منطقة إلى منطقة أخرى، وانتشار الجريمة، والمخدرات، وغيرها.

إننا نعيش في عصر العولمة، بسبب ما أحدثته ثورة الاتصال، من تقدم هائل، في الطرق التي يتعامل بها الناس مع العالم، الذي يسهل فيه على الجميع، التعرف على كل ما يحدث في أي موقع من المواقع، وقد أسفرت التكنولوجيا المتعددة والمتنوعة في هذه الوسائل، عن تضائل الخلافات، والفوارق بين الشعوب، التي أصبحت أكثر تجانساً، من النواحي الثقافية - فالعالم تسوده اليوم، ثقافة عالمية، أو كونية واحدة، في معظم المناطق الحضرية، وفي نفس الوقت، فقد أفرزت الأوضاع الدولية الراهنة، نوعاً جديداً، من الثقافة الكونية، هي: ثقافة المخاطر، التي نجحت في توعية جميع الشعوب بالمخاطر التي تواجه العالم، مثل: تلوث البيئة العالمية، وانتشار مرض الإيدز، وتآكل طبقة الأوزون، وغير ذلك من المشاكل، التي لا تستطيع دولة واحدة، أو أي عدد من الدول، التعامل معها بشكل فردي، وإيجابي.

إن المبدأ الذي أصبح سائداً في نهايات هذا القرن، هو: مبدأ «فتح الأبواب للمعلومات والآراء» وليس إغلاقها، وقبول تعددية التيارات السياسية والاجتماعية، وليس حصرها، والاعتراف بالآخر، وليس رفضه، أي: أصبح السائد هو عدم عزل المجتمع عن مجتمعات الدنيا.

لقد أصبح تدفق المعلومات، وانسيابها، والحصول عليها، من قبل الناس جميعاً ممكناً، وصار للفرد، والجماعة الحق في الحصول على هذه المعلومات، والحرية في امتلاكها، ومقارنتها، وتحليلها،

وتشكيل المواقف في ضوء ذلك ... كما صار من المتعذر على أية سلطة، حكومية، أو غيرها، لا منع هذه المعلومات عن الأفراد، أو وضع سور حولهم؛ لعدم التأثر بها.

أدى تفجر الاتصال إلى تغيرات جديده، في عالمنا المعاصر، خلال العقدين الأخيرين، وخلق عالم جديد، على أسس ومعطيات، تختلف عما كان عليه الحال قبلها، اقتصاديًا، وثقافيًا، وسياسيًا.

إن ثورة العولمة، أحدثت آثارًا كبيرة في الاتصالات، من تقدم هائل، في الطرق التي يتعامل بها الناس مع العالم، الذي يسهل فيه على الجميع التعرف على كل ما يحدث، وقد أسفرت التكنولوجيا المتعددة، والمتنوعة، في وسائل الاتصال، عن تضائل الخلافات، والفوارق المتعددة بين الشعوب التي أصبحت أكثر تجانسًا من النواحي الثقافية، فالعالم اليوم تسوده ثقافة عالمية.

### ثانيًا: الآثار السلبية للعولمة:

بينما التأثيرات السلبية للعولمة تتمثل في: الخشية من ذوبان الدولة القومية، بحيث تفقد فيها سيادتها المطلقة، وخصوصًا الدول «الضعيفة» علمًا بأن العولمة قد بدأت باختراق السيادة القومية، حتى الدول الكبيرة، ولكن بنسب متفاوتة، وفي مجالات معينة، ومن تأثيراتها السلبية أيضًا:

▪ انهيار التوازنات الدولية السابقة: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية.

▪ زيادة الدول القوية غنى، بينما تزداد الدول الفقيرة فقرًا.

بينما «العولمة» فرصة للتنمية، والتعاون، والتكافل، فإنها في المقابل تهدد بضرب حضاراتنا، ومجتمعاتنا.

وقد كان من أبرز آثار العولمة: انتشار التغريب، وتحييز الثقافات والمجتمعات إلى الغرب، والميل نحوه، والإعجاب به، وتقليده، واعتباره نموذجًا للثقافة العالمية، ونمطًا للحدثة، ومساواة المحلية، وال فولكلور، والأساطير الشعبية، وانتشرت قيم الغرب في العنف، والجريمة، والجنس، والشهرة، والثورة، والقوة، وانتشرت قيم الاستهلاك، والعزة، والفردية، والأنانية، وعزت قيم الإنتاج، والتعسف، وروح الجماعة، والتضحية.

وقعت عديد من المجتمعات التقليدية في وهم الحدثة، وهي لم تطور بعد تراثها القديم.

ويكمن مأزق الدول الصغرى، والشعوب الفقيرة، برأى صلاح الدين حافظ، في أن قدرتها على المقاومة مازالت هشة، مما يعرضها للاستقطاب الحاد، ما بين التبعية الكاملة، والانعزال الكامل، وقد نجحت الدول الغربية الصناعية المتقدمة، في تصنيع الثقافة، وتعليبها في معلبات براقة، ذات جاذبية هائلة، سريعة التأثير، قوية الانتشار، مستفيدة من ثورة التكنولوجيا الحديثة، مما أدى إلى تعميم ثقافتها، ونشرها، وكلها معلبات تعتمد على الإبحار الفني الجذاب، أكثر مما تعتمد على العمق الثقافي الأصيل.

### الإعلام العربي والعملة.

في ظل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال الجديد، ظهرت وسائل جديدة، ومخترعات هائلة، سهلت تدفق المعلومات، وحرية انسيابها، على النحو الذي نراه في شبكات المعلومات الدولية العنكبوتية الجبارة، مثل: الإنترنت.

وإلى جوار شبكات المعلومات، والسوبر هاى واي Super High Way، والكمبيوتر العملاق، طغت أساليب الإعلام الإلكترونية الأخرى، وخصوصاً البث التلفزيوني المباشر، والمحطات الفضائية، العاملة على الأقمار الصناعية، وأشعة الليزر، والكوابل، فإذا بها الوسيلة الإعلامية الأحدث، والأقوى تأثيراً، ليس فقط في توجيه الرأي العام، بل في تصنيع السياسات، وتشكيل المواقف، وترتيب الأولويات، والاهتمامات أيضاً... إنها تتحكم !

وعلى العكس، فبقدر ما استفادت الصحافة المطبوعة -بأشكالها التقليدية المعروفة، منذ اختراع الطباعة، على يد جوتنبرج - من كل منجزات ثورة المعلومات، وتكنولوجيا الاتصال، في تحديث شكلها، وتغيير مضمونها، وتلوين صفحاتها، فإن الإعلام الإلكتروني، خصوصاً التلفزيون الأكثر تأثيراً، والأشد إبحاراً، قد سرق الساحة من الصحافة المطبوعة، بدرجة مثيرة، وهو مستمر في السباق نحو التفوق.

هكذا بدأت بلادنا العربية خصوصاً، تتعرف على إعلام جديد، بوسائل ومضامين جديدة، يحمل رسائل ثقافية، وإعلامية، وتربوية، وقيماً أخلاقية، جديدة، ومدهشة، بل ومفاجئة، وهي إن



كانت تتصادم أحياناً مع أفكارنا القديمة، وتراثنا المعهود، وأخلاقياتنا المحافظة، فهي تعبر عن مجتمعات الغرب الصناعي المتقدم، وترجم قيمه، وأخلاقياته، وتروج لسياساته، واهتماماته، وتفرض على مستقبلها، ومتلقيها، أجندته الرئيسية، سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً، وأخلاقياً.

ومقابل التأثير الغلاب للإعلام الإلكتروني الجديد، خصوصاً التلفزيون الأكثر شعبيةً وإبهاراً، تراجعت الصحافة المطبوعة، من حيث التأثير، وفقدت إلى حد ملحوظ دورها القديم، في احتكارها توجيه الرأي العام، وتشكيل العقل، وصناعة الفكر، والإسهام في تنمية الثقافة، خصوصاً في بلاد تنتشر فيها الأمية، مثل بلادنا العربية.

وفي مناخ الأمية هذا، وعدم التحصين الثقافي، وسقط حواجز المنع، والرقابة، وأساليب التشويش، وتنامي قدرات الإعلام الإلكتروني، والبث التلفزيوني المبهر، شاعت مقولات الغزو الثقافي الأجنبي، واختراق التراث، والهوية الثقافية، والدينية، والهيمنة الحضارية، والتلوث التلفزيوني الغربي. ومعها تزايدت تأثيرات هذا الإعلام الجديد، المربوط بالعملة الجديدة المروج لها، وأصبحت قدرة المواطن العادي على التأثير بما يأتيه أشد، وقبوله يقدم له أقوى.

ويقدر ما أن الاستسلام المطلق لهذا الوافد الجديد، بكل سلبياته مرفوض، كما أن التوقع مستحيل، في ظل ثورة المعلومات، والاتصالات، فضلاً عن أن العملة الجديدة، تفرض على الجميع قواعدها، وأساليبها، وشروطها... إعلامها، وثقافتها، وأخلاقها، احتكاراتها، ومصالحها، وأهدافها.

والمعضلة الحقيقية، أو المعادلة المطلوبة، تكمن في: كيف نتمكن من الحفاظ على الصالح من ثقافتنا، وتراثنا، وحماية هويتنا الوطنية والقومية؟ وفي الوقت نفسه، كيف نستفيد من منجزات العلم والتكنولوجي، ونلحق بقطار العصر الجديد المنطلق، ونستغل إمكانيات في تطوير مجتمعاتنا، وبناء تنميتنا السليمة، والمستديمة؟ والإعلام الجديد هنا، لا بد أن يكون أحد أسلحتنا.

على أن المذهل أنه بقدر ما يركز الإعلام الجدي على اهتمامات قادة العملة، ويروج لسياستها، وأهدافها، ويكيف الاهتمام بأجندتها، وأولوياتها، في الاحتكار الاقتصادي، والسياسي، وفي الهيمنة الثقافية، والإعلامية، والعسكرية، إحكاماً للقبضة على رقبة العالم كله، وخصوصاً على الشعوب

الصغيرة، والفقيرة، بقدر ما أن إعلامنا لا يزال يجرى وفق المفاهيم البالية، سواء من حيث ترويج رسائل الترفيه، والتسلية، والتسطيح، والتهميش، على حساب الموضوعات الجادة، أو من حيث الارتقاء في التبعية المطلقة لسلطة الحكومات، من ناح المطلق للإعلام الأجنبي.

وها نحن نعيش مناخًا في بلادنا، ينقسم بحدة، بين اتجاهين، يتطرف كل منهما في مواجهة الآخر، فيما يتعلق بأساليب التقدم، والتنمية، ومفاهيم الفكر، والثقافة، والإعلام، ودور كل منهما في مساندة الآخر، أو مخاصمته.

هنا تكمن المعضلة الحقيقية، وعلينا التفكير في حلولها بروية، وتمعن، واستنارة، لنلحق بالعصر، ونتقدم دون أن نبيع أنفسنا في أسواق الاحتكار والهيمنة!

ويمكن القول بأن أوضاع التدفق الإعلامي الدولي لا تمثل أخطر مشكلات الإعلام الدولي فحسب، ولكنها تشمل كل من النظام، والعلاقات الدولية، وتمس بشكل مباشر مستقبل النظام الدولي ذاته. ويبدو لنا أن وضعية التدفق الإعلامي الدولي، التي تمثل أحد مظاهر ومخرجات التفاوت، القائم في عناصر القوة على كل المستويات، وفي شتى مجالات العلاقات الدولية ستظل تمنح باضطراد الدول الأقوى مزايا عديدة، منها: "القدرة على السيطرة، وتوجيه وإدارة النظام الدولي لصالحها".

### والعولمة الإعلامية Globalization:

تنبأ العالم الكندي (كوهان) أن الولايات المتحدة الأمريكية ستخسر حرب فيتنام، حتى وأن لم تفشل على الصعيد، وذلك بسبب تطور أجهزة الإعلام - وخاصة التلفزيون - التي حولت الحرب إلى حرب تليفزيونية؛ مما جعل العالم قرية صغيرة، يرفض سكانها هذا التدخل السافر للولايات المتحدة في فيتنام، وبشاعة الحرب، حيث إن التلفزيون استطاع أن يشحذ مشاعر المواطنين، تجاه مواطني فيتنام؛ لنقله بالصوت والصورة، هول الحرب، وجرائمها البشعة، مما ولّد مشاعر العداء الناضج لأمريكا، وشكّل رأيًا عالميًا عارضا، أجبرها على إيقاف الحرب.

وبلاحظ أمن البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال، هي بيئة عالمية، ودولية، فالأخبار - كأبرز محتويات وسائل الاتصال - قد أفادت بشكل كبير، من التطورات الراهنة في تكنولوجيا

الاتصال؛ مما أدى إلى زيادة فاعلية أداء وسائل الاتصال لمهامها الإخبارية، على الصعيدين المحلي والدولي، وتتمثل أبرز مجالات الاستفادة الإخبارية من تكنولوجيا الاتصال في الجوانب التالية:

توسيع نطاق التغطية الإخبارية جغرافياً، من خلال بث وقائع الحدث الإخباري على الهواء، خلال فترة لا تتجاوز دقائق من تواجد المندوبين في موقع الحدث، سواء داخل الدولة، أو خارجها، ولعل تغطية شبكة الـ CNN لأحداث مثل حرب الخليج، خير دليل على ذلك الاتساع.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول: إن أبرز آثار التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تبدو في عملية التغطية الإخبارية (News Coverage (Reporting)، فقد ألغت التكنولوجيا الاتصالية الحديثة، الفواصل الدقيقة بين مراحل نشر الخبر الثلاثة، وهي:

١- مرحلة اندلاع الخبر Break News.

٢- ومرحلة بث الخبر News Diffusion.

٣- ومرحلة التشبع الإخباري News saturation.

وقد تم ذلك من خلال عملية تغطية الأخبار فور وقوعها، بتوظيف نمطين مستحدثين من الأساليب الفنية، في التغطية الإخبارية التلفزيونية: النمط الأول: هو التغطية الإخبارية الإلكترونية Electronic News Gathering (ENG) والتي تعمل على توظيف الكاميرات التلفزيونية الإلكترونية المحمولة في موقع الحدث، سواء كانت تلك الكاميرات تنقل نقلاً حياً، أو مباشرة على الهواء، أو تنقل ليذاع بعد فترة، والتغطية الإخبارية بواسطة القمر الصناعي (SNG Gathering) Satellite News أي: بواسطة الكاميرات التلفزيونية الإلكترونية المحمولة في موقع الحدث، والتي يتم بث منتجها مباشر إلى محطة الإرسال القومية، أو إلى المقر الرئيسي للمحطة التلفزيونية الدولية، التي تتولى عملية البث المباشر، في الوقت نفسه، أو بعد فترة.

وقد أدى ما سبق إلى جعل تعريف الخبر الآن، وخاصة بعد ظهور شبكة الـ CNN الأمريكية، التي يغطي إرسالها أكثر من ١٥٠ دولة، وشبكة الـ Euronews الأوروبية التي تبث بسبع لغات، أنه ذلك الحدث الذي نشاهده وهو يقع، بحيث أصبح التعرض لوسائل الاتصال الدولية، أو غير الوطنية

«جزءاً من نسيج الحياة اليومية للمواطن».

وانطلاقاً من هذا الواقع الإعلامي للعولمة، يمكن رصد أهم التحديات المستقبلية على النحو

التالي:

١- ضرورة الدخول بقوة في مجتمع المعلومات، حتى يمكن اللحاق بكل منجزات العصر العلمية والتكنولوجية، بما تفرضه من أنماط ثقافية، مثل: تقديس قيمة العمل، والحرية الفردية، وحق الاجتهاد، وحق الاختلاف.

٢- التأكيد على منظومة القيم، التي تشكل خصوصية الثقافة المصرية، مثل: الدين، والعادات، والتقاليد، والموروثات الشعبية عبر سبعة آلاف عام من التاريخ المتصل، منذ العصر الفرعوني، مروراً بالثقافات الأفريقية، والرومانية، والقبطية، والإسلامية، في بوتقة ثقافية واحدة، متماسكة، ومتجانسة.

٣- ضرورة التحاور مع الثقافات الأخرى، من موقع الندية لا التبعية.

٤- التنسيق، والتكامل بين المؤسسات الإعلامية، والتعليمية، والتربوية، وكذلك المؤسسات الثقافية، من أجل النهوض بوعي المواطن المصري.

٥- الاستفادة من تكنولوجيا عصر الإعلام والمعلومات، في الانفتاح الواعي والمنظم على العالم، بحيث نأخذ ما نراه مناسباً، ونبتعد عما يتنافى مع عاداتنا، وتقاليدنا، وأنماط حياتنا المصرية.

٦- استخدام تكنولوجيا الإنتاج في تطوير شكل ومضمون ما يقدم بحيث يتوافر به عناصر الجذب والإبهار التي تجعل الجمهور أكثر ارتباطاً بوسائل إعلامه المحلية.

٧- التعمق في المحلية؛ لأنه السبيل الوحيد للوصول إلى العالمية.

٨- الوصول إلى الفئات المحرومة من الاتصال كالمعاقين وذوي الحاجات الخاصة اجتماعياً وذهنياً. والاهتمام بالفئات ذات الطبيعة الخاصة مثل المرأة الريفية وأطفال الشوارع - وشباب الحرفين وغيرهم من فئات مجتمع الذي لا يهتم به وسائل الإعلام الاهتمام الكاف.

٩- التزواج بين المؤسسات الإعلامية، والتعليمية الأكاديمية لجعل العلوم، والتفكير العلمي، والتخطيط السليم هو وسيلتنا للدخول إلى القرن الحادي والعشرين.

## دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والثقافية للعملة

ا.د. صلاح زين. الدين (١)

مصر

مقدمة:

### المبحث الأول

#### الجدور الحضارية والاقتصادية للعملة

- المطلب الأول: انتصار مبادئ الحرية الاقتصادية والسياسية.
- المطلب الثاني: مؤشرات العملة الاقتصادية وتدفق الاستثمار المباشر.
- المطلب الثالث: تحول دور الدولة في عصر العملة.

### المبحث الثاني

#### أهم الجوانب الاقتصادية للعملة

- المطلب الأول: تدويل عملية الإنتاج.
- المطلب الثاني: تدويل عملية الاستهلاك.
- المطلب الثالث: الثورة التكنولوجية ودور الشركات دولية النشاط والعملة الاقتصادية.

### المبحث الثالث

#### الجوانب الثقافية للعملة.

- المطلب الأول: أثر العملة على الهوية الثقافية.
- المطلب الثاني: تهميش الدول النامية.
- المطلب الثالث: أثر العملة على التعليم.

---

(١) أستاذ بكلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر.

## المبحث الرابع

حركة الاحتجاج ضد العولمة والطريق إلى عولمة أكثر إنسانية المطلب الأول: دور

المنظمات الأهلية متعددة الجنسية.

المطلب الثاني: حركة أتاك العالمية كنموذج للاحتجاج ضد العولمة.

المطلب الثالث: مقترحات منظمة أتاك لإصلاح أسواق المال العالمية.

خاتمة.

المراجع.

هوامش الدراسة.

## دراسة لبعض الجوانب الاقتصادية والثقافية للعملة

مقدمة:

أصبح من البديهي أن العملة عملية حضارية شاملة لا تراجع فيها، ولا سبيل إلى إيقافها، وليس في استطاعة أي إنسان مع بداية القرن الحادي والعشرين الرجوع بعجلة الزمن، أو الوقوف أمام تيار العملة، وأصبح من الضروري التصدي لفهم ظاهرة العملة الاقتصادية، وآثارها الاقتصادية، والثقافية، على الدول النامية. وذلك يعني تحليل مظاهر وتحليلات العملة، من حيث انتصار مبادئ الاقتصاد الحر، والاتجاه نحو اقتصاد السوق، والتطور التكنولوجي المذهل، خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولعل من أبرز الجوانب الاقتصادية للعملة، وتأثيراتها الثقافية على الدول النامية تدويل عملية الإنتاج، وتعظيم دور الشركات دولية النشاط، وأثر ذلك في تهميش دول الجنوب، في تخوم النظام الرأسمالي العالمي، وتدويل عملية الاستهلاك، وأثر ذلك على تهديد الهوية الثقافية، ودور الثورة التكنولوجية، وقيام مجتمع المعرفة، وآثاره الثقافية على الدول النامية.

تتكون الدراسة من أربعة مباحث. في المبحث الأول نتناول بالدراسة والتحليل الجذور الحضارية والاقتصادية للعملة، فنوضح أسباب انتصار مبادئ الحرية الاقتصادية، والسياسية، ونعرض بعض مؤشرات العملة الاقتصادية، وتدفع الاستثمار المباشر، وندرس تحول دور الدولة في عصر العملة. وفي المبحث الثاني ندرس أهم الجوانب الاقتصادية للعملة، وهي تدويل عملية الإنتاج، وتدويل عملية الاستهلاك، والثورة التكنولوجية، ودور الشركات دولية النشاط، والعملة الاقتصادية.

أما في المبحث الثالث فندرس أهم الجوانب الثقافية للعملة، ونعرض في هذا السياق أثر العملة على الهوية الثقافية، وتهميش الدول النامية، وأثر العملة على التعليم الذي يعد أهم محددات الهوية الثقافية.

وفي المبحث الرابع والأخير ندرس حركة الاحتجاج ضد العملة، ودور المنظمات الأهلية متعددة الجنسية، في الدعوة إلى عملة أكثر إنسانية.

## المبحث الأول

### الجذور الحضارية والاقتصادية للعملة

ظاهرة العملة يوجد لها أربعة تعريفات، الأول يراها حقيقة تاريخية، والثاني يراها مجموعة تجليات لظاهرة اقتصادية، والثالث يراها هيمنة للقيم الأمريكية، والرابع يراها ثورة تكنولوجية، واجتماعية. ثلاثة مفاهيم ذات علاقة وثيقة بالموضوع: هي العالمية UNIVERSAL وترتبط بالمؤسسات الدينية على سبيل المثال في المسيحية والإسلام، كرسالات عالمية، فكرة صدام الحضارات، وهذا مصطلح حضاري وثقافي. الدولي INTERNATIONAL يعبر عن الدولة كمؤسسة تتشابهك علاقاتها الاقتصادية والسياسية منذ القرن السادس عشر، وبروز مصالح الدولة القومية وصراعات سياسية واقتصادية، والحرب كأحد صور ممارسة السياسة، وهذا مصطلح سياسي. العملة GLOBAL ويرتبط أكثر بالشركات دولية النشاط، وهذا مصطلح أساساً اقتصادي<sup>(١)</sup>.

العالمية سلوك مشروع للارتقاء بالحضارة الإنسانية، فهي دعوة للتفتح الحضاري، العالمية طموح إنساني منذ آلاف السنين وهي طريق الأنا للتعامل مع الآخر. بينما العملة الاقتصادية دعوة إلى كونه نظام السوق، والتحام الأسواق، وهيمنة النظام الرأسمالي على العالم، وسلب إرادة الآخر، والسيطرة، ونشر قيم الربح، والاستهلاك، وتحقيق حلم رواد الاقتصاد الكلاسيك في الإنسان الاقتصادي. وتضع معايير الاقتصاد الحر في الربح، والمنافسة، والاستهلاك فوق كل اعتبار. وفي ثقافة السوق الحرة، والمنافسة، تنشياً جميع القيم، والأفكار، والقيم الروحية. وهنا يتضح أن الليبرالية الجديدة، التي تدعى الحداثة، وما بعد الحداثة، هي دعوة ارتدادية، ونزعة مادية، فاستية، تنزع من الإنسان روحه، مقابل الرغد الاستهلاكي.

إن العملة بالرغم من كونها ظاهرة تاريخية متعددة الأبعاد، وهي نتاج عمليات معقدة من التراكم الرأسمالي، والعلمي، والتكنولوجي، إلا أنها تجابه مقاومات متعددة، ليس في كل، أو بعض الدول النامية فقط، وإنما - أيضاً - في الدول الصناعية، وفيها يرى بعض القادة السياسيين في العملة، تهديداً للهوية القومية، والاستقلال الاقتصادي. وتعتبر العملة عن تناقضات الفكر الرأسمالي المعاصر،



في فترة ما بعد الحداثة. وتمثل نمطاً للهيمنة الغربية. ونشر ثقافة السوق؛ لتسود أرجاء المعمورة، وثقافة  
التشيؤ بتحويل كل القيم إلى سلع تباع وتشتري.

## المطلب الأول: انتصار مبادئ الحرية الاقتصادية والسياسية

تتجلى مظاهر وآثار العولمة، في كافة جوانب حياتنا المعاصرة، وتتمثل في مجال الاقتصاد، في حرية انتقال السلع، ورأس المال، بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل، وتكتمل الرؤية الليبرالية لرواد الاقتصاد الحر، في قيام نظام رأسمالي، على مبادئ الحرية الاقتصادية، ونظرية المزايا، والتكاليف النسبية. ويستتبع ذلك سيادة مبادئ الليبرالية في المجالات السياسية والاجتماعية.

ولعل أهم وظائف النظام العالمي الجديد: إزالة العوائق أمام حرية التجارة، للسلع، والخدمات، وضمان حرية تسوية المدفوعات الدولية، وحرية النظام النقدي الدولي، والنهوض بالاقتصاديات القومية على أسس الليبرالية الاقتصادية. وهناك ثلاث منظمات اقتصادية دولية ترعى هذه المجالات، وهي: منظمه التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير<sup>(٢)</sup>.

ترتكز الصناعات القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات، على رأس المال البشري، وليس على رأس المال العيني، وتعتبر من أضخم الصناعات في العالم، وأكبرها من حيث القيمة المضافة، وفرص النمو. وصارت الصناعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، وهي رمز الثورة الصناعية الثالثة، أضخم كثيراً من صناعة السيارات، التي تجسد الثورة الصناعية الثانية<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثاني مؤشرات العولمة الاقتصادية وتدفق الاستثمار المباشر:

توضح الدراسات التطبيقية عدم استفادة الكثير من الدول النامية من فوائد العولمة، ويتضح ذلك بملاحظة بعض الأرقام ذات الدلالة على مؤشرات للعولمة، خاصة في حركة التجارة الدولية، وحركة رؤوس الأموال، والاستثمارات المباشرة، وهي أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، نشرحها فيما يلي:

### أولاً: التجارة العالمية في السلع:

نصيب الدول النامية من التجارة العالمية في السلع، بلغ: ٢٨,٢ % سنة ١٩٩١ ارتفع إلى ٣٤,٦ % سنة ١٩٩٧.

## ثانياً: حركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

حركة الاستثمار المباشر على المستوى العالمي، في الفترة من: ١٩٨٧ إلى: ١٩٩٢. فقد بلغت حوالي: ٣٥,٣ مليار دولار إلى الدول النامية: وبلغت: سنة ١٩٩٨ نحو: ١٦٥,٩ مليار دولار، أي: تضاعفت أربع مرات.

أيضاً، تدفق الاستثمار المباشر، تراوح بين مختلف الدول النامية، فكان نصيب دول جنوب شرق آسيا في المقدمة، يليها في ذلك دول أمريكا اللاتينية، ثم الدول النامية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

## ثالثاً: العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنتاج المحلي:

بدراسة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: ١٩٩٦ - ١٩٩٧ والعلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٩٧ ويتضح انخفاض هذا المعدل في الدول النامية في أفريقيا والشرق الأوسط، لضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى هذه المنطقة، وانخفاض مستويات الدخل. بينما هذه النسبة مرتفعة في دول جنوب شرق آسيا، ودول أمريكا اللاتينية.

## رابعاً: تدفق الاستثمار المباشر ونمو الصادرات:

أوضحت دراسات تطبيقية في الدول النامية أن معدلات مرتفعة من الاستثمار المباشر، والنمو الاقتصادي، ونمو الصادرات في دول جنوب آسيا بصفة خاصة، يؤهلها للاندماج في عملية العولمة، وتقاسم العمل الدولي. وعلى العكس من ذلك فإن الدول النامية في أفريقيا والشرق الأوسط، لا تشارك في عملية تدويل الإنتاج، والدخول في حلبة العولمة، ويقتصر دورها على الاستهلاك - غالباً - أو المشاركة السلبية، في عملية تدويل الاستهلاك، وتقوم بتمويل استيرادها للسلع، من حصيلة صادراتها من الموارد، حسب موقعها في تقاسم العمل الدولي، أو الحصول على معونات للتنمية من جهات دولية، وهي - غالباً - ما تكون مشروطة.

يبرز هنا سؤال هام، وهو: كيف يمكن إدماج الدول النامية الأكثر فقراً في تقاسم العمل الدولي، وتيار العولمة الجارف؟ هذه الدول تتميز بالتخلف، والتبعية، والتهميش، ولا يمكن أن تستفيد من مزايا

العملة الاقتصادية، فهي غير مؤهلة لذلك، فماذا يكون العمل في هذا الوضع؟ لا بد من إحداث تنمية حقيقية في هذه الدول، عن طريق التكامل الإقليمي، أو لرفع القدرة الذاتية على رفع معدلات النمو، والتفاعل مع العملة إيجابياً. وذلك يؤدي إلى تأهيلها للاندماج في السوق العالمية؛ لرفع مستوى النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تحسين توزيع الدخل، والثروة في المجتمع، وإزالة الفقر. وهنا يكون لهذه الدول دوراً أكثر فاعلية، وإيجابية من خلال سياسة تنمية جادة، وجديدة؛ لتحقيق هذه النتائج، وهذا ما تحقق فعلاً في دول النور الآسيوية على سبيل المثال.

وتوجد في هذا المقام بعض الملاحظات، حيث يتطلب إدماج الدول النامية الأكثر فقراً في تقسيم العمل الدولي، إيجاد مناخ جيد للاستثمار، وخاصة توفير بنية أساسية جيدة للمواصلات، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والبحث العلمي، وضرورة إجراء إصلاح مؤسسي للأجهزة الإدارية، والسياسية. وي طرح هنا سؤال هام، وهو أن كانت الصفوة المسيطرة على تدبير الشؤون السياسية، تسمح بمثل هذا التغيير، وهذا أمر مشكوك فيه، فهي - غالباً - مجموعات غير ديمقراطية، ونظم حكم أوليغارشية.

### المطلب الثالث: تحول دور الدولة في عصر العملة:

عناصر الدولة بالمفهوم القانوني هي: شعب، وإقليم، وسيادة، ومن وجهة النظر الاقتصادية، والاجتماعية، تعتبر الدولة أرضية مشتركة؛ لتحقيق مصالح معينة، لفئات، أو طبقات اجتماعية، وإيجاد صيغة للتوازن فيما بينها. يحدث ذلك بواسطة تأثير جماعات المصالح، والضغط على متخذي القرار السياسي، والإداري، ومن جهة أخرى - وهذا الأهم - هو أن يحدث ذلك من خلال انسياب، وتشابك التناقضات الاجتماعية، في جهاز الدولة، وفي داخله، تعبر عن نفسها في شكل أزمات، أو مشكلات، غير متعارضة، إلا أنها لا تتوزع بالتساوي.

ويجري تلبية مطالب جماعات الضغط، والمصالح عبر جهاز الدولة؛ لأن الدولة تكثيف مادي لعلاقات القوى الاجتماعية، وذلك يعني أنها تتبنى أشكالاً معينة للسلطة وتوسع للمحافظة عليها. هذا الفهم لطبيعة الدولة يقدم وجهة نظر محددة تقترب كثيراً من العملة في ظل الليبرالية

الجديدة. وذلك لا يعنى أن الدولة تنسحب من النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق فقط وإنما لتقليل وإزالة القوانين التي تعيق انطلاق قوى السوق. فضلا عن ذلك فان الدولة ودورها الجديد يعتبر عنصراً بنّاءً للعملة، والليبرالية الجديدة.

ويمكن التركيز على ثلاثة أبعاد، للتحوّل في وظيفة، ودور الدولة:

#### (أ) مؤسسات الدولة:

حدث إزاحة لمراكز القوى لصالح مؤسسات الدولة، التي تعمل أساساً على رفع القدرة التنافسية، أو تلتزم بتحقيق الاستقرار النقدي، ومسئولة عن رسم، وتنفيذ السياسة النقدية، والمالية، مثل: وزارات الاقتصاد، والمالية، والبنك المركزي. وانخفض الإنفاق على مظلة التأمينات الاجتماعية بعد انحسار الأيديولوجية التي كانت تدعمها. وبذلك تغيرت أولويات وتوجهات السياسة العامة للدولة، وأصبحت تتجه نحو رفع كفاءة المنافسة على المستوى القومي، والإقليمي؛ لتحقيق قدرة أعلى على المنافسة في السوق العالمية.

#### (ب) تغيير نطاق العمل السياسي:

اتسع نطاق العمل السياسي أكثر مما سبق؛ ليشمل - بجانب مؤسسات الدولة - تنظيمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وتوثيق الصلات بينها؛ بهدف تحريك مصادر المشروعية، والمعرفة، والتمويل. من هنا تتسع إمكانيات المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، ولكن في حدود مرسومة مسبقاً للممارسة الديمقراطية، وبشرط التنازل عن اتخاذ مواقف سياسية راديكالية.

#### (ج) تغيير نطاق وظيفة الدولة داخلياً وخارجياً:

حدثت إزاحة لعلاقات الدولة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وبصفة خاصة على المستوى العالمي. وهذه الأبعاد الثلاثة للتغيير في وظائف ودور الدولة يجمعها مسار واحد وهو ضمان قوة الدولة في المنافسة العالمية، وترعى المنظمات الدولية الثلاث منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، مصالح الحركة الدولية لرؤوس الأموال، حيث تنشئ الأجهزة الضرورية، لتنفيذ إصلاحات الليبرالية الجديدة، دون التعرض لمقاومة كبيرة، مع تخطي مشكلات المشروعية لهذه

الإصلاحات. إن التحالف العملي للمنظمات الثلاث يجعل قراراتها تؤثر مباشرة على الحركات المناهضة للعملة الرأسمالية، سواء في الدول الصناعية، أو في الدول النامية.

## المبحث الثاني

### أهم الجوانب الاقتصادية للعملة

طرحت العملة آثارها الاقتصادية المهمة، والمؤثرة على العالم ككل، وشهد العالم العديد من الظواهر، والتطورات الاقتصادية غير المألوفة، من قبل، أو على الأقل غير المألوفة بهذه الدرجة، من الحدة، والسرعة، والانتشار، ولعل من أهم هذه الآثار، والخصائص الاقتصادية، التي تطرحها العملة ما يلي:

#### المطلب الأول: تدويل عملية الإنتاج:

فهناك اتجاه متزايد في ظل العملة، نحو تخفيض تكلفة الإنتاج، ولذلك تتجه الشركات، والمصانع الضخمة، تحقيقاً لهذا الاتجاه إلى إنشاء أفرع متعددة لها، في مناطق مختلفة من العالم، وذلك لتحقيق مزايا اقتصادية متعددة من حيث: الأجور، وتكلفة الإنتاج، والسعر، وانخفاض الضرائب، وزيادة القدرة التنافسية، ولذلك أصبح من المألوف أن تقوم الشركات دولية النشاط، أو متعددة الجنسيات، بإنشاء أفرع لها في تايوان، والصين، والمغرب، وتايلاند، وسنغافورة، مما أضفي على الإنتاج صفة العالمية<sup>(٤)</sup>.

#### المطلب الثاني: تدويل عملية الاستهلاك:

فنتيجة للتقدم الهائل في وسائل المواصلات، والاتصال، والتكنولوجيا المتطورة، ونتيجة للنمو المتزايد للشركات المتعددة الجنسية، أو عبر القومية، ونشر ثقافة الوجبات السريعة، في دول الجنوب الفقير، وأن تحل ثقافة السوق، والاستهلاك محل الثقافة الوطنية<sup>(٥)</sup>. أصبح العالم يتجه إلى نفس النمط من الاستهلاك في مختلف الدول، والمناطق، والأقاليم، فالمستهلكون في مناطق مختلفة من العالم، يستهلكون نفس السلع، والخدمات، في نفس الوقت، ومن أمثلة ذلك: فنادق هيلتون، وسيارات فولفو، وأجهزة سامسونج الكهربائية، وأغذية نستله، ومنسوجات بنتون، وغيرها من السلع، والتي لا يقتصر استهلاكها على دولة بعينها، مما أضفي الطابع العالمي على الاستهلاك.

### المطلب الثالث: الثورة التكنولوجية ودور الشركات دولية النشاط والعملة الاقتصادية:

أهم مظاهرها تلاحم الأسواق على مستوى العالم، وتأثيراتها - أيضاً - على الناحية الثقافية، والحضارية، وترجع إلى التقدم التكنولوجي، خاصة في تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الراقية بوجه عام، والتقدم في سبل الاتصالات، والمواصلات، في العشرين عامًا الماضية، بوجه خاص.

الأموال لم تعد خاضعة لإقليم معين، أو منطقة جغرافية بذاتها، ولم يعد لها جنسية، أو وطن، بل أصبحت دائمة التنقل في مناطق العالم المختلفة، بحثًا عن الربح، والعائد الأكثر سرعة، ولذلك أصبح من الممكن القول بوجود سوق واحدة عالمية للنقود والتمويل، تتأثر بها كافة دول العالم بدرجات مختلفة، أو متفاوتة. ويعمل الاقتصاد الجديد على تقليص تدخل الدولة وسيادتها، فقد تحقق بفضل التطور التكنولوجي تقليص للمسافة، وتقليل التكاليف الثابتة، وذيوع القيم المادية<sup>(٦)</sup>.

لقد تجاوز الاقتصاد الجديد مرحلة تبادل السلع، إلى تبادل الخدمات، والمنتجات المعنوية، وهو اقتصاد يقوم على علاقات مكثفة، من خلال شبكة الإنترنت، والانتقال من الرأسمالية الصناعية، إلى الرأسمالية الثقافية، أو رأسمالية المعرفة.

وتتضح ملامح مجتمع المعلومات في أنه ستتاح منفعة المعلومات لجميع المستخدمين، من خلال بنية أساسية، من الحاسبات، وشبكة الاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات. ستكون صناعة المعلومات هي الصناعة الرائدة، التي ستهيمن على هيكل الصناعة الوطنية، والعالمية، وسيتلاشى الانفصال بين التكنولوجيا، ومؤسسات المجتمع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. قد أدى التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات إلى وجود شبكة معلومات كونية Global Information Network. وتعتبر شبكة نقل المعلومات العالمية (الإنترنت) عن قدرات الاختراع، والإبداع في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

الشركات دولية النشاط، هي: المحرك الرئيسي للعملة الاقتصادية، وهي متعددة للحدود القومية. وهي تقوم بعملية تبادل معلوم، تسيطر عليه المراكز الرأسمالية، وهو تبادل غير متكافئ.

وبفضل التطور التكنولوجي، يجرى إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، وتثير العملة قضية: علاقات



اللامساواة، وزيادة تهميش، وعجز الضعفاء في كوكبنا الأرضي. والمجال الاقتصادي: هو الحلقة الرئيسية للعملة، واندماج الاقتصاد العالمي، من خلال حركة السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، وتقوم شبكات الاتصال، والمعلومات بدور في اندماج السوق العالمية، بمنطق الربح، والمنافسة. وتظل المنافسة بقيادة الشركات دولية النشاط، ويتقلص تدخل الدولة<sup>(٧)</sup>.

## المبحث الثالث

### الجوانب الثقافية للعملة

#### المطلب الأول: أثر العملة على الهوية الثقافية:

إذا كانت العملة - كما يراها البعض - هي بمثابة أيديولوجية، تعكس إرادة الهيمنة على العالم، وهي نفي للآخر، وإحلال للاختراق الثقافي، وللصراع الأيديولوجي، وأن يصبح للمال الأولوية على القيم، فإنها بهذا المعنى تمثل تهديدًا ملحًا للهوية، لدى الدول النامية بصفة خاصة، باعتبارها الطرف الأضعف، ولعل هذه هي المشكلة، أو التحدي الرئيسي، الذي يتطلب استجابة ناجحة له، وفقًا لمصطلحات "أرنولد توينبي" فوسائل الاتصال الموجهة إلى دول العالم الثالث، تفرض صورة الغزو الثقافي، لم يألفها العالم من قبل، حيث تحاول فرض مفاهيم العالم المتقدم، أي: المراكز الرأسمالية على العالم المتخلف، أي: الدول النامية في هامش منظومة الرأسمالية العالمية. ويترتب على ذلك أن الدول النامية تفقد تدريجيًا عناصر ذاتيتها، وتفردتها، وتتآكل هويتها الأصلية، مفسحة المجال لهوية العالم المتقدم باعتبارها الطرف الأقوى، وتصبح الهوية الأصلية للمجتمعات الضعيفة مهددة، وتصبح استمرارها موضعًا للتساؤل.

وتأسيسًا على ذلك فقد تأثرت ثقافة، وهوية الدول النامية تأثيرًا كبيرًا في ظل العملة، نتيجة لمحاولة فرض منظومات ثقافية بديلة عليها، وتغيير النسق، وتلك الدول، وهويتها، ومحاولة استئصالها في بعض الأحيان، وفرض أنماط ثقافية، تحت دعاوي وحجج مختلفة، مثل: عالمية الثقافة، والقيم العالمية، وحقوق الإنسان، والشفافية، وغيرها من المصطلحات، والمسميات. وهكذا فإن هوية العديد من الدول - وخصوصا النامية - تواجه تحديًا حقيقيًا، وفعليًا.

لقد أرست العملة الاقتصادية مفاهيم وثقافة السوق، التي تهدد دعائم الحضارات القديمة - خاصة في الدول النامية - بالدعوة إلى الفردية، وتفكيك الرابطة الجماعية للإنسان في انتمائه لأسرة، أو قبيلة، أو مدينة، أو دولة، فلا ينتمي إلى ما هو جماعي، ويعيش في إطار معلوم، وتبرز المصالح الخاصة الأنانية. كما يشيع الحياد الاجتماعي، والتحلل من المسؤولية، تجاه قضايا التطور الاجتماعي،

اعتقادًا بزوال الصراع الاجتماعي، وتكريس عملية تطبيع الناس للعوامة.

### المطلب الثاني: تهميش الدول النامية:

يتفاقم عملية تهميش الدول النامية، في تخوم النظام الرأسمالي العالمي، فقد أصبحت العوامة الاقتصادية نوعًا من الأصولية الرأسمالية، وظهرت شبكة من المصالح الاقتصادية، تجرد الإنسان من كل القيم، ماعدا قيم ثقافة السوق، والاستهلاك، والإنسان الاقتصادي<sup>(٨)</sup>.

### المطلب الثالث: أثر العوامة على التعليم:

يؤدي التحول إلى الرأسمالية (وهو ما تنطوي عليه العوامة) إلى حدوث تغيرات ديناميكية في التكنولوجيا، والتي تحتاج بدورها إلى تطوير مماثل للتعليم، سواء في مدخلات، أو مخرجات العملية التعليمية، فتطور التكنولوجيا يؤدي إلى رفع مستوى التعليم، كما يؤدي ارتفاع مستوى التعليم بدوره إلى تحسين، وتطوير تكنولوجي، وزيادة القدرة الإنتاجية؛ نتيجة لتحسين مستوى القوة العاملة، ويحقق ذلك تراكمًا رأسماليًا.

ويلاحظ في هذا الإطار أن التعليم على درجة كبيرة من الأهمية؛ نظرًا لعلاقته بالإنتاج، والتراكم الرأسمالي، ولذلك فإن التساؤل الذي يمكن إثارته في هذا الصدد - وخصوصًا من جانب الدول النامية - هو أي نمط من التعليم؟ وهل يتم نقل نموذج معين من التعليم من الدول الرأسمالية المتقدمة، وتطبيقه كما هو في ظل بيئة، وظروف مختلفة، في دول تنتمي إلى العالم الثالث؟ فالتعليم أمر ضروري، وتطويره من الأمور الواجبة، واللازمة، ولكن من خلال عملية التطوير هذه، لا يأمن من توخي الحذر، من الوقوع في أسر العوامة، من الناحية: الفكرية، والثقافية، والتعليمية، وبعبارة أخرى فإن التعليم يجب أن يكون بمرص، ودون الإخلال بأنساق القيم، والأفكار الاجتماعية السائدة في المجتمع، ودون التفريط في عقيدة المجتمع، وثوابته حتى لا تتحول عملية تطوير التعليم إلى تقويض لما هو قائم، لحساب أفكار جديدة غريبة على المجتمع، وبعيدة عن واقعه، وتطرح في النهاية آثارها السلبية، على المجتمع ككل.

وتأسيسيًا على ذلك؛ فإن عملية تطوير التعليم في ظل العوامة، تتطلب الحفاظ على القيم

السائدة في المجتمع (الإيجابية) أو ما يمكن تسميته بالتكامل القيمي للمجتمع، حتى لا يكون التطور المادي (التكنولوجي) على حساب التطور الفكري، وتكامل المجتمع، وتجانسه، لذلك فإنه بالنسبة للدول النامية يكون من المفيد الأخذ بالمزايا التكنولوجية، وتطوير التعليم دون تجريده من سماته الوطنية، والأصلية. وتبدو هذه المهمة في زمن العولمة أكثر مما كانت عليه في زمن الثورة الصناعية على سبيل المثال، ويُفسر ذلك بتعاظم الضغوط التي تواجهها الدول في زمن العولمة، وتعاظم التقدم التكنولوجي، والرغبة في اللحاق بمن سبق، ولذلك فالدول النامية مطالبة بالبحث عن الصيغة السليمة التي يمكن خلالها تحقيق الغرضين معاً، أي: الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، دون فقدان خصائصها المتميزة.

## المبحث الرابع

### حركة الاحتجاج ضد العولمة والطريق إلى عولمة أكثر إنسانية

برزت حركات الاحتجاج السياسي، والاجتماعي المناهضة للعولمة في الدول الرأسمالية، منذ نهاية الثمانينيات، وحققت نجاحًا مع بداية الألفية الثالثة؛ لتصل إلى مستوى عالمي. بدأت حركة الاحتجاج ضد العولمة في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية بدءًا من مؤتمر سياتل، وعاودت الظهور في واشنطن، وبراغ، ويونو اليجري وجوتنبرج، وجنوا، والدوحة. وأصبحت تمثل حركة احتجاج مستقلة ضد العولمة الاقتصادية القائمة على الليبرالية الجديدة. ومن جهة أخرى فقد استقرت مبادئ الليبرالية الجديدة، في المراكز الرأسمالية الثلاث: أوروبا، واليابان، وأمريكا الشمالية. وتمتد حركة الاحتجاج على العولمة الرأسمالية، أمام مؤتمرات الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وقمة الدول الثمانية الكبار، وفي الفضاء المعلوماتي.

وتدعو إلى عولمة الذكاء البشري، والتقدم العلمي لصالح الأسرة الإنسانية، ورفض التحكم، والسيطرة، والشمولية الرأسمالية.

إنها دعوة إلى عولمة أكثر إنسانية، ومشاركة كونية لرفع الإنسان لأعلى مراتب القيم الإنسانية، ولا ينحصر وجوده في قيم الإنسان الاقتصادي.

وقد برزت حركات مناهضة العولمة الرأسمالية على هامش المؤتمرات الرسمية لثالث العولمة الغير مقدس، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وهي منظمات تحركها أفكار الليبرالية الجديدة. واتخذت حركة الاحتجاج هذه اتجاهًا سلميًّا، بل ومعارضًا لاستخدام العنف؛ مما أدى إلى اتساع هذه الحركة، وينضم إليها العديد من النقابات، والأحزاب، والمنظمات غير الحكومية، والمثقفين، والشباب، وكثير من الاتجاهات المناهضة للعولمة الرأسمالية.

لقد شاب حركة الاحتجاج، ومناهضة العولمة الاقتصادية، لدرجة من عدم تحديد اتجاه الاحتجاج، ضد من؟ وكيف؟ ولماذا؟ وما هو البديل الذي تقدمه للمستقبل؟. ورغم ذلك فإن هذه الحركة تتميز بالتنوع، والاختلاف، والانفتاح، على كافة الأفكار، بدرجة أنها تستوعب كافة اتجاهات

اليمين، واليسار الغربي، وتتجه إلى أن تكون حركة احتجاج عالمية.

### المطلب الأول: دور المنظمات الأهلية متعددة الجنسية:

تزايد دور المنظمات الأهلية متعددة الجنسية، والتي تعمل في مجالات إنسانية، ولا تهدف إلى الربح، ومن أمثلة هذه المنظمات الأهلية: منظمة حقوق الإنسان، والتي تتواجد في عديد من دول العالم، وترتبط بينها اتصالات متبادلة، وتعقد العديد من المؤتمرات، كذلك الحركات الداعية إلى السلام، ونزع السلاح النووي، والحد من التسلح، وجمعيات حماية البيئة، والتي ظهرت في عديد من دول العالم؛ للمطالبة بحماية البيئة، من أخطار التلوث نتيجة للنشاط الإنتاجي الإنساني، بالإضافة إلى الحركات النسائية، التي انتشرت في كثير من أنحاء العالم.

### المطلب الثاني: حركة أتاك ATTAC العالمية كنموذج للاحتجاج ضد العولمة:

تعتبر حركة أتاك من أنجح حركات الاحتجاج ضد العولمة، والتي ينظمها المجتمع المدني في فرنسا، وقد بدأت بمبادرة من مجلة Le Mond Diplomatique الفرنسية في يونيو ١٩٩٨ وذلك لإنشاء منظمة

باسم Association pour la Taxation de Transactions financières à F aide aux Citoyens

(ATTAC) جمعية لتوجيه فرض الضرائب على المعاملات المالية لصالح المواطنين.

فلسفة وبرنامج منظمة أتاك لمناهضة الآثار السلبية للعولمة:

(أ) فلسفة منظمة أتاك:

مبادئ منظمة أتاك يمكن إيجازها فيما يلي:

تختلف حركة أتاك عن المنظمات التقليدية، كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، وفي نفس الوقت تمد يد التعاون مع كافة منظمات المجتمع، مثل: الهيئات، والاتحادات، والمنظمات غير الحكومية. وتتضح فلسفتها فيما يلي:

### أولاً: التعددية:

لا تلتزم المنظمة بأية مبادئ نظرية، أيديولوجية، أو دينية، وليست في حاجة لذلك، فهي تضم أعضاء من كافة الاتجاهات: السياسية، والدينية، والفكرية. ورغم ذلك هناك شبه إجماع على رفض

مفاهيم الليبرالية الجديدة للعوامة، وخاصة ما يتعلق بالديموقراطية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية. ومن هذا الموقف تنطلق نداءات المنظمة، مطالبة بإسقاط ديون الدول النامية، وإصلاح نظام النقد الدولي.

### ثانياً: مشاركة المواطنين في توجيه نشاط المنظمة:

يرتكز نشاط المنظمة على مشاركة المواطنين، وفي التسعينيات وجهت المنظمات غير الحكومية نقداً حاداً إلى الليبرالية الجديدة، والعوامة الاقتصادية. واتضح ذلك في سيااتل.

### ثالثاً: إقامة هياكل تنظيمية لا مركزية مفتوحة ومرنة:

يجري اتخاذ القرارات بشفافية وإجماع، كما توجد استقلالية في المبادرات المحلية من المواطنين.

### رابعاً: تعدد وسائل، وأشكال الحركة:

تستخدم منظمة أتاك وسائل متنوعة، بمهارة؛ لتحقيق غاياتها، ولتعبير عن مواقفها المناهضة للعوامة، مثل: نشر الكتب، والمطبوعات، والإعلان عن ورش عمل، ومؤتمرات جماهيرية، والتأثير في النظام السياسي الرسمي، وابتكار وسائل مبتكرة، وجديدة للمظاهرات، وحركات الاحتجاج للمواطنين.

### خامساً: التحالف والتعاون مع الحركات المشابهة:

لا تدعي منظمة أتاك أنها الممثل الوحيد لحركات الاحتجاج ضد العوامة، وإنما تطمح إلى تكوين رابطة اجتماعية، وعمل توازن مع قوى السوق، والعوامة، ومنظماتها السياسية. وتنسق المنظمة جهودها مع غيرها من المنظمات المتفقة معها في الأهداف، يتضح مما سبق أن منظمة أتاك تمارس العوامة بين القاعدة الجماهيرية، وتعمل على المستوى الدولي عبر شبكة الإنترنت، وتتمتع الحركة في فرنسا بمجلس استشاري علمي، يجمع الكثير من التخصصات العلمية.

### (ب) برنامج منظمة أتاك:

لا تقدم حركة أتاك نفسها كمنظمة معادية، أو مضادة للعوامة، كما قد يظن البعض، وإنما

تنطلق هذه الحركة من نقد ما تحقق من نتائج للعمولة، فمثلاً: لم يتحقق حلم العمولة بتحقيق الرفاهية للجميع، بل على العكس فإن الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، قد اتسعت كثيراً. كما أن هذه الحركة لا توجه النقد لكثافة وعالمية العلاقات الاقتصادية، والسياسية، بل تركز على رفض العمولة الاقتصادية، لصالح الليبرالية الجديدة. وتقتراح بديلاً للعمولة الرأسمالية، عمولة يكون محتواها التضامن، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والديموقراطية. وتسعى إلى أن تسود هذه القيم في الهياكل السياسية، والاجتماعية للنظام الدولي، وفي الدول الصناعية، والنامية على السواء. وبمعنى آخر فإنها تنادي بإعادة تشكيل توجه العمولة، بدلاً من تعظيم الربح في الأسواق المالية، وتحقيق العدالة، والديموقراطية، وحقوق الإنسان. وعلى العكس مما يراه البعض أن العمولة الرأسمالية لا بديل لها في المرحلة الحالية، ترى هذه الحركة أنه من الممكن إقامة عالم جديد.

وفي عملية البحث عن بدائل للعمولة الرأسمالية، فإن نقاد العمولة أقاموا مؤتمراً في بورت أليجر في البرازيل Porte Ale-gre بالتعاون مع الأحزاب، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، وحركة معدمي الأرض في البرازيل، وكانت منظمة أتك ممثلة في المؤتمر تحت شعار "يمكننا إقامة عالم جديد" على مدى أسبوع، في بداية سنة ٢٠٠١ وناقش أكثر من ألف شخص البدائل الممكنة للعمولة الرأسمالية. وتنوعت وجهات النظر في مناقشة مقترحات عملية لإصلاح النظام العالمي.

### المطلب الثالث: مقترحات منظمة أتك لإصلاح أسواق المال العالمية:

يمكن إيجاز هذه المقترحات فيما يلي: فرض ضرائب على الصرف الأجنبي، أو ما يسمى ضرائب توبين Tobin Tax نسبة إلى عالم الاقتصاد توبين الذي اقترحها. وتجديد المناطق الحرة، والإعفاءات الضريبية، وبنوك الأوفشور Offshore .

منع المضاربات على المشتقات في بورصات الأوراق المالية. وإلغاء ديون الدول النامية. وإحكام الرقابة على المصارف، وأسواق الأوراق المالية، وإصلاح منظمات التمويل الدولية، مثل: صندوق النقد، والبنك الدولي، وبنوك التنمية... الخ. واستقرار أسعار الصرف بين العملات الثلاث: الين، والدولار، واليورو.



إلا أن الباحث المدقق في أمور العولمة الاقتصادية يجد أنها مليئة بالتناقضات، ولا تملك انسجامًا أو اتساقًا، كما قد يظن البعض. ونعطي لذلك توضيحًا فيما يلي:

أولاً: كثيراً ما تحدث أزمات داخل مؤسسات، وتكتلات الليبرالية الجديدة، ويبدو ذلك جلياً في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية. ويعبر فشل مؤتمر سياتل عن أزمات تجارية بين الدول الأعضاء، وأيضاً تصاعد حركة الاحتجاج، ومناهضة العولمة.

من جهة أخرى فإن تناقضات العولمة الاقتصادية، يجعل حركة الاحتجاج ضدها تنطلق من القاعدة الجماهيرية، خاصة في الدول الصناعية، التي تمتلك وسائل التعبير عن الرأي، وحرية المعارضة. ومنذ نهاية التسعينيات أصبحت حركة الاحتجاج، لا تقتصر على مؤتمرات الأمم المتحدة، بل امتدت لنقد مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، والتشكيك في مشروعيتها ممارستها. وحيث إن أهم خصائص الليبرالية الجديدة هو بسط نفوذها عالمياً، وهذا يجعل من حركة الاحتجاج ضدها طويلة الأجل. ويمكن القول: إنه قد جرى منذ سياتل عولمة حركة مناهضة للعولمة الاقتصادية، ويتضح ذلك في النقاط التالية:

١- لم يقتصر النقد على توجهات الليبرالية الجديدة، وإنما امتد النقد إلى علاقات القوى الممثلة لها، وأفكارها، ومصالحها.

٢- ارتبط النقد الراديكالي للعولمة بقدرة واسعة على الحراك الاقتصادي، والاجتماعي في الدول الصناعية. ولكن يبقى السؤال مفتوحاً، وهو: هل تمتد حركة الاحتجاج إلى الدول النامية؟ حيث تعاني معظم شعوبها من شظف العيش، والقهر، والتهميش، فهي تقع بين مطرقة العولمة، وسندان: أنظمة أوليجارشية، ومتسلطة.

٣- ما زالت حركة الاحتجاج ضد العولمة محصورة - أساساً - في مؤتمرات المنظمات الدولية الثلاث: منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. ويخشى أن تكون مجرد ديكور لمعارضة وقتية مصاحبة لأنشطتها، دون تغيير حقيقي لصالح فقراء العالم، فيكون مآل حركة الاحتجاج هذه التلاشي تدريجياً. ولمواجهة هذا الخطر يجب أن تمتد الحركة المناهضة للعولمة إلى الدول النامية، من

أجل تحقيق عولمة أكثر إنسانية لصالح جميع شعوب العالم، في الدول النامية كما في الدول الصناعية.

## خاتمة

في الختام يثور سؤال هام مفاده: كيف يمكن في مصر صياغة سياسة للتنمية في ظل الشروط، والتحديات، والفرص الملازمة للعولمة؟ أو بمعنى آخر: كيف ننمي ونتعلم في نفس الوقت؟ يمكن طرح الأفكار، والمقترحات التالية:

١- ضرورة صياغة: استراتيجية اقتصادية، وتنموية، واضحة، بمشاركة شعبية، على مستوى

السياسات، والبرامج، والمشروعات.

٢- صياغة جيدة للسياسة الاقتصادية على المستوى الكلي تراعي الأطر الاجتماعية.

٣- التركيز على مشروعات البنية الأساسية في مجالات: التعليم، والصحة، والمواصلات،

والاتصالات، والأمن الغذائي، وذلك كشرط ضروري؛ لضمان توزيع أفضل للثروة،

والدخل.

٤- رفع كفاءة المؤسسات المالية، والمصرفية؛ لتصل إلى المستوى العالمي، وإصلاح الإدارة

الحكومية، وتحسين تقديم الخدمات للمواطنين.

٥- ضرورة اتخاذ تدابير على مستوى التعاون الدولي متعدد الأطراف للاستفادة من الفرص

المتاحة، ومن ذلك الاستفادة من المعاهدات الدولية - مثلاً - في مجال البيئة: معاهدة ريو

سنة ١٩٩٢، ومعاهدة فيينا لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣، وقرارات مؤتمر التنمية والسكان

في القاهرة سنة ١٩٩٤، ومؤتمر مكافحة الفقر في كوبنهاجن سنة ١٩٩٥، وقرارات المؤتمر

العالمي للمرأة في بكين سنة ١٩٩٥، وقرارات مؤتمر قمة الدول السبع الغنية، المنعقد في

كولونيا سنة ١٩٩٩ لمساعدة الدول الأكثر فقرًا.

## المراجع

### أولاً: مراجع باللغة العربية:

- ١- إكرام بدر الدين: العولمة وصراع الحضارات: التأثير الحضاري ومنطق القوة، في: النهضة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد العاشر، يناير ٢٠٠٢م.
- ٢- صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، كوالا لمبور، جاكرتا، لوس أنجلوس، ٢٠٠٢م.
- ٣- فتح الله ولعلو: تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٦.
- ٤- محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، في: المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.
- ٥- نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١م.

### ثانياً: مراجع بالإنجليزية والألمانية

1. Bode, Th., Mueller, Debus, Th., E.: Die Auswirkungen von Direktinvestitionen auf das wirtschaftliche Wachstum und die Zahlungsbilanz von Malaysia 1962-1971, Regensburg 1975.
2. Bundesministerium der Finanzen: Staerkung der internationalen Finanzarchitektur. Ueberlegungen zur Reform des IWF und der Finanzmaerkte, Berlin 2001.
3. Fujita, M. and Krugman, p. R.: On the Evolution of the Hierarchical Urban Systems, in: European Review 43 (2) 1999.
4. Helleiner, (.و K.: Manufacturing for Export, Multinational Firms and Economic Development, in: World Development, Vol. 11973 و .
5. Kiel Working Papers No. 900. Institute of World Economics, Kiel 1998.
6. Kleinert, Joem: Globalization of the World Economy: What happened in 1985?, Kiel Working Papers No. 969, Institute of World Economics, Kiel March 2000
7. Kleinert, Joem: The Emergence of Multinational Enterprises: Simulation Results.
8. Penrose, E.: Ownership and Control, Multinational Firms in Less Developed Countries, in: Helleiner, G, K., A World Divided...-pp. 154.

9. Siebert, H. and Klodt H.: Towards Global Competition; Catalyst and Constraints, in: OECD (ed.): The Future of the Global Economy: Towards a Long Boom? Paris, 1999
10. Streeten, P.: The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy, in: World Development, Vol. 1, 1973. pp. 1-14.
11. Von Plate, Bernard: Grundelemente der Globalisierung, in: Informationen zur politischen Bildung, Muenchen 1999, H. 263, Wolfensohn, James D.: The Comprehensive Development Framework: A Structure for Holistic Sustainable Development, Washington 2000. In: [www.worldbank.org/president/cdf.htm](http://www.worldbank.org/president/cdf.htm)

## هوامش الدراسة

١- انظر في ذلك:

Von Plate, Bernard: Grundelemente der Globalisierung, in: Informationen zur ppolitischen Bildung, Muenchen 1999, H. 263, s. 3-4

محمد عابد الجابري: العولمة والهوية الثقافية، في: المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨. ص ١٤-٢٢. وأيضا: إكرام بدر الدين: العولمة وصراع الحضارات: التأثير الحضاري ومنطق القوة، في: النهضة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد العاشر، يناير ٢٠٠٢ م. ص ١١. ٢- قارن في ذلك: نبيل حشاد: الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١. ص ١٣٦-١٣٨. وأيضا:

Wolfensohn, James D.: The Comprehensive Development Framework: A Structure for Holistic Sustainable Development, Washington 2000. In: [www.worldbank.org/president/cdfhtm](http://www.worldbank.org/president/cdfhtm)  
Bundesministerium der Finanzen: Streiking der internationalen Finanzarchitektur. Ueberlegungen zur Reform des IWF und der Finanzmaerkte, Berlin 2001.

٣- راجع في ذلك: صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، كوالالمبور، جاكرتا، لوس أنجلوس. ٢٠٠٥. ٢٠. الفصل الثاني. فتح الله ولعلو: تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٦. ص ٩-١٠.

"المزيد من التفاصيل حول نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية راجع في ذلك:

Behtke,: Multinationale Unternehmen und Entwicklungslaender...pp.196: Bode, Th., Mueller, Debus, Th., E.: Die Auswirkungen von Direktinvestitionen auf das wirtschaftliche Wachstum und die Zahlungsbilanz von Malysia 1962-1971, Regensburg 1975. pp. 14: Streeten, p.: The Multinational Enterprise and Theory of Development Policy, in: World Development, Vol. 1, 1973. pp. 1-14; Helleiner, G., K.: Manufacturing for Export, Multinational Firms and Economic Development, in: World Development, Vol. 1, 1973. pp. 13-21.

عولمة النمط الاستهلاكي الأمريكي، فيما يمكن تسميته كوكلة العالم، بشرب الكوكاكولا الأمريكية؛ يضعف الإقبال على المشروبات الوطنية، مثل: العرقسوس، والكركديه المصري، أو الساكي الياباني، وكلها مفيدة صحياً أكثر من الكوكاكولا. كما يجرى أيضاً كنتكة العالم، بانتشار مطاعم كنتاكي

الأمريكية. في مصر توزع أوراق دعاية ساندوتش دجاج كنتاكي فيها العبارات التالية: الكانتوك، جديد، كانتوك... كنتك مع اللي يحبوك، صدور الدجاج المحلي الحار المقرمش، أو بالخلطة السرية. لكن الوعي الشعبي كان أكثر ذكاء، لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ويطلع إعلان بنفس الشكل مع بعض التغيير، ليوضع في الساندويتش جسد طفل فلسطيني مقتول برصاص الغدر الصهيوني. وعبارات أخرى معبرة تقول: كانتوك كنتك مع اللي يحبوك، وكل في لحم أخوك... صدر الأطفال المخلية الحارة والمقرمشة أو بالخلطة السرية. . لشهيدة إيمان حجو (٦ شهور) أصغر ضحية لقنابل الدمدم الأمريكية ... أخي ... إن كل قرش تدفعه لشراء هذه المنتجات الأمريكية، أو الإسرائيلية، هو قذيفة في قلب أطفال المسلمين. وربما تكون في قلبك أنت.

٦- انظر في ذلك:

Penrose, E.: Ownership and Control, Multinational Firms in Less Developed Countries, in: Helleiner, G, K., A World Divided...pp. 154;

Kleinert, Joern: Globalization of the World Economy: What happened in 1985, Kiel Working Papers No. 969. Institute of World Economics, Kiel March 2000. p. 3.”

٧- انظر في ذلك:

Kleinert, Joern: The Emergence of Multinational Enterprises: Simulation Results; Kiel Working Papers No. 900. Institute of World Economics, Kiel 1998. p. 9.

٨- انظر في ذلك على سبيل المثال:

Siebert, H. and Klodt H.: Towards Global Competition: Catalyst and Constraints, in: OECD (ed.): The Future of the Global Economy: Towards a Long Boom? Paris, 1999. p 18; Fujita, M. and Krugman, p. R.: On the Evolution of the Hierarchical Urban Systems, in: European Review 43 (2) 1999: 209-251.